دور تكتيكات المعلومات في تأطير وأدلجة الخطاب الصحفي اثناء الأزمات الاقتصادية دراسة تحليلية ميدانية بالتطبيق على أزمة تعويم الجنيه المصري

د/ هبة فهمى العطار(*)

مقدمة وأهمية الدراسة:-

تتناول الدراسة دور تكتيكات المعلومات في تأطير وأدلجة الخطاب الصحفي المصري، بالتطبيق على أزمة تعويم الجنيه المصري وتداعياتها من إرتفاع الأسعار وزيادة معدل التضخم وعجز الموازنة الديون الخارجية وتكتسب هذه الدراسة أهميتها في ضوء العديد من الإعتبارات نوردها فيما يلى:-

- تتعامل الدراسة مع عملية إنتاج وتداول البيانات والمعلومات والمعرفة كعملية إجتماعية يتفاعل في إطارها القائم بالإتصال في الصحافة المصرية مع المصادر السلطة السياسية والقوى السياسية والاجتماعية.
- تسعى هذه الدراسة إلى توصيف وتحليل عمليات معالجات البيانات والمعلومات والمعرفة التي تتم على مستويين: الأول المستوى السياسي داخل الأجهزة الأمنية والسياسية. والبيروقراطية. والثاني على المستوى الصحفي داخل الصحف المطبوعة والإلكترونية من خلال غرف الاخبار وحراسي البوابة
- تعني الدراسة بتحليل تكتيكات المعلومات وكيفية التلاعب بالبيانات والتصريحات والتفسيرات لأدلجة الخطاب الصحفي وتشكيل مدركات ومعتقدات واتجاهات الجمهور على النحو الذي يتوافق مع توجهات السلطة السياسية.
- تستهدف الدراسة تحليل الخطابات الصحفية الموالية والمعارضة والمحايدة في الصحف المطبوعة والإلكترونية وتحديد الفروق فيما بين أطروحاتها معالجاتها وممارساتها ودوافعها الأيديولوجية ومدى التزامها بالقيم والمعايير المهنية.
- تتناول الدراسة طبيعة العلاقة التي تربط القائمين بالاتصال في الصحف المطبوعة والالكترونية بمصادرهم، لتوضيح دور الأيديولوجية في تحديد ماهية تلك العلاقة التي قد تأخذ الطابع التكافلي القائم على المصالح المتبادلة، أو الطابع التصادمي، أو الطابع المستقل المتوازن.

(*) مدرس بقسم الإعلام بـ"!ية ا داب # %امعة سوها$&

- ترصد الدراسة تفاعلات الصحفيين مع مصادرهم في إطار ترتيبه مصداقية المصادر في مجالات الاجماع العام والجدل المشروع والانحراف، وانعكاس تلك التفاعلات على دور القائم بالاتصال كوسيط أو مراقب أو مشارك.
- تطبق الدراسة على إحدى الأزمات الاقتصادية التي أسهمت في زيادة حدة حالة الاستقطاب السياسي التي تشهدها مصر في أعقاب ثورتي ٢٥ يناير عام ٢٠١١ و٣٠ يونيو عام ٢٠١٣، الأمر الذي أنعكس سلباً على الممارسة الصحفية وأخلاقياتها، وشفافية الدولة، وحق الجمهور في الإعلام، ومصداقية النخبة الاقتصادية والإعلامية للمحتوي.
- تتبنى الدراسة تقنيات التحليل الكيفي في الدراستين التحليلية والميدانية بهدف تجاوز عمليات التجزئة والتفتيت للمحتوى الصحفي وفصله عن سياقه، فضلاً عن عدم الانسياق وراء خداع التحليل الكمي والإحصائي

وهكذا تبدو أهمية هذه الدراسة في موضوعها، ومداخلها النظرية وتقنياتها المنهجية، وأهدافها المتمثلة في سبرغور عمليات المعالجة والتلاعب بالبيانات والمعلومات والمحتوى الصحفي والمعرفة، في إطار السعي لتشكيل الوعي العام وصنع الاجماع على نحو يتوافق مع توجهات السلطة والتيار الصحفي السائد والمهيمن.

الإطار ال() ر' !!دراسة:

في إطار سعي الدراسة لتوصيف وتحليل عمليات معالجة البيانات والمعلومات والمعرفة، تستعين بمدخل نظري تكاملى يشمل النظريات والنماذج التالية:-

١- <u>نظرية تحليل الأطر الإعلامية</u>:- [١]

يوضح جوفمان Goffman أنه في اطار عمليات التضمين Inclusion والاستبعاد Exclusion التي يقوم بها الصحفيون في تقييم الأحداث ذات القيمة الصحفية، توجد مبادئ أو أطر مؤسساتيه معينة تعمل على فرض نوع من النظام على الأحداث العديدة التي تقع في العالم الإجتماعي، بحيث تحول هذه الأحداث إلى سلسلة مترابطة ذات معنى

ويوسع جيتلن Gitlin تصوره عن الإطار الإعلامي لكي يوضح كيف يحاول الصحفيون تطبيع العالم الاجتماعي وفقاً لقواعد وقناعات منطقية معينة مما يجعل العالم البعيد عن الخبرة المباشرة أو الاحتكاك المباشر بالجمهور يبدو طبيعياً.

وتوضح النظرية أن صنع الأحداث والقضايا في اطار من خلال تنظيم وانتقاء المعلومات المتعلقة بالحدث، وإهمال جوانب اخرى منه بطريقة معينة سيضفى عليها

قدراً من الإتساق، وسيكسبها معنى ومغزى يؤثر بدوره على الأفكار التي يكونها الجمهور عن هذا الحدث أو القضية، وبالتالي سيؤثر ذلك على كيفية إدراك الجمهور وتقييمه وسلوكه نحوها.

وطبقاً لفرض النظرية، فإن الأحداث لا تنطوي في حد ذاتها على مغزى معين، وإنما تكتسب مغزاها من خلال وضعها في اطار Frame.

فالإطار هو تلك الفكرة المحورية التي تنتظم حولها الأحداث الخاصة بقضية معينة، والذي يعني انتقاء متعمد لبعض جوانب الحدث أو القضية وجعلها أكثر بروزاً في النص الإعلامي.

وتشمل عملية التأطير ثلاث عمليات أساسية هي:-

(أ) بناء الاطار frame building: يتمثل في التفاعل المتواصل بين النخبة والحركات الاجتماعية والصحفيين.

(ب) وضع الأطار frame setting: تركز على بروز إطار لنص إعلامي ما واستشعار أهمية هذا الإطار.

(ج) العواقب الفردية والمجتمعية للأطر: Individual and societal conseqences of framing. هي تشير إلى التفاعل بين الأطر الإعلامية والاستجابات المعرفية والإدراكية والسلوكية للجمهور.

تستعين الدراسة بهذه النظرية لتوصيف وتحليل وظائف الأطر الإعلامية المتمثلة فيما يلي:-

١) التعريف بالمشكلة. ٢) تشخيص الأسباب.

٣) التقييم الأخلاقي للمشكلة. ٤) إقتراح حلول وبدائل لمعالجة المشكلة.

كما تستعين الدراسة بآليات تأطير المشكلة من أنتقاء وبروز واستبعاد، بجانب آليات التأطير اللغوي، والتي تعني باختيار الكلمات والرموز والاستشعارات كمكونات رئيسية تتلاءم وطبيعة الإطار، الذي تم تحديد ملامحه عبر آليات تأطير الحدث، لتشكل المنتج النهائي المتمثل في النص الإعلامي المؤطر.

٢- نموذج ألفين توفلر حول السلطة والمعرفة وتكتيكات المعلومات:- [٢]

يستند هذا النموذج إلى أن المضمون الكامل لأية رسالة إعلامية، لا يظهر على الورق ولا شاشة الكمبيوتر. ففي الواقع قد يكون مضمونها الأساسي من وجهة النظر السياسية هو معرفة خطوات معالجاتها السابقة، حيث تتعرض البيانات والمعلومات

والمعرفة المتداولة في دوائر الحكومة لعملية معالجة سياسية، من يد إلى يد، ومن مستوى إلى مستوى، ومن إدارة إلى إدارة عبر الأحشاء البيروقراطية للدولة. كل ذلك يحدث قبل مرحلة تدخل وسائل الإعلام، التي تقوم من جديد بمعالجة تلك البيانات والمعلومات المعرفة لتلائم أيديولوجياتها وسياساتها، وبمعنى آخر يتم تحريف وتزييف وتشويه الرسائل بشكل أكثر عمقاً ويقسم توفلر تكتيكات التلاعب بالمعلومات إلى قسمين: الأول يتعلق بالتكتيكات التي تمارسها السلطة عبر أجهزتها الأمنية والسياسية والبيرقراطية، والثاني يتعلق بتكتيكات التلاعب بالرسالة الإعلامية داخل وسائل الإعلام.

تكتيكات المعلومات:-

(أ) تكتيك السرية:وهو أقدم تكتيكات المعلومات وأكثرها انتشاراً حيث يتم فرض السرية على المستندات ذات الصفة العسكرية والدبلوماسية وغيرها مما قد يسبب حرجاً للإدارة العليا.

(ب) تكتيك التسريب الموجه للمعلومات: أي تسريب معلومات بشكل مقصود وموجه لتحقيق أهداف محددة. ويأتي ضمن هذا التكتيك التسريب والتسريب المضاد.

(ج) تكتيك المصدر المقنع: ويتمثل في استخدام الأجهزة المخابراتية لوسائل الإعلام لتقوم بدور الواجهة الأمامية من خلال نشر بيانات ووثائق مزورة.

(د) تكتيك القنوات المزدوجة: وتتمثل في توجيه رسائل ذات مضامين متباينة متناقضة عبر قناتين مختلفتين وذلك لإختبار ردود أفعال المتلقين أو لإثارة البلبلة والنزاع بينهم.

(و) تكتيك الطرف المتلقي: ويتلخص في محاولة مراقبة كل ما يصل إلى خصمك، ومن ثم التحكم في المعلومات التي يستقبلها.

(ز) تكتيك "من يحتاج أن يعرف": حيث يتم تقسيم البيانات والمعلومات والمعرفة إلى فئات ولا يتم إرسالها إلا إلى متلقين معينيين لديهم صلاحية ومن يحتاج أن يعرف".. في المقابل يوجد نقيض هذا التكتيك وهو تكتيك "من لا يحتاج أن يعرف" شخصاً أخر قد أحيط علماً بشئ ما.. وذلك بتوجيه مذكرة إليه مثلاً – بحيث إذا ما ساءت الأمور فعلى متلقي المذكرة أن يتقاسم المسئولية.

تكتيكات التلاعب بالرسالة الإعلامية:-

(أ) تكتيك الحذف: إلغاء بعض الوقائع ذات الدلالة أو التي لا تؤيد النظرية التي يدافع عنها.

(ب) تكتيك التعميم: حيث يتم تغطية التفاصيل الكفيلة بإثارة معارضه بيروقراطية أو سياسية بطلاء من التجريد غير المحسوس.

(ج) تكتيك التوقيت: أي تأخير الرسالة إلى اللحظة التي لا يكون لدى الجمهور أية نسخة من الوقت للقيام برد فعل.

(د) تكتيك التنقيط: تجزئة البيانات والمعلومات والمعرفة إرسالها في شكل جرعات قصيرة موزعة على فترات زمنية متباعدة.

(هـ) تكتيك الموج العالي: إرسال حزمة كبيرة من البيانات والمعلومات والمعرفة دفعة واحدة بحيث لا يكون لدى المستقبل فرصة للإستدلال على الحقائق الجوهرية.

(و) تكتيك الغموض و الخلط: تغليف الوقائع الصحيحة بسحابة من الشائعات الغامضة بحيث لا يستطيع المتلقي تمييز الحقائق عن الشائعات.

(ز) تكتيك الصدمة المرتدة: من خلال نشر نبأ كاذب في بلد معينة وتقوم الصحافة الوطنية بترديد هذا النبأ فتحدث الصدمة المرتدة.

(ح) تكتيك الكذبة الكبري: تعتمد على أن الكذبة عندما تكون ضخمة يسهل تصديقها عن أي عدد من الأكاذيب الصغيرة العادية.

(ط) تكتيك قلب المضمون: من خلال التلاعب بالحقائق التي تتطلب قدراً كبيراً من الجرأة لأنها تستهدف قلب معنى الرسالة تماماً.

٣- النموذج الدعائي propaganda model لتشومسكي Chomsky وهيرمان Herman:- [٣]

وفقاً لهذا النموذج، فأن وسائل الإعلام تقوم بدر إجتماعي يتمثل في ترسيخ نشر الأجندة الاقتصادية والإجتماعية والسياسية لجماعات الصفوة وأصحاب الإمتيازات الذين يسيطرن على المجتمع الداخلي والدولة والدفاع عنها، و من ثم فإن المنتج الإخباري الذي تحصل عليه يساعد في النهاية على تعزيز نظام دعائي أكثر مصداقية وفعالية في تنفيذ الأجندة الوطنية عن النظام الذي ينفذ تحت رقابة رسمية من الدولة.

ويتكون هذا النموذج من خمسة فلاتر تتفاعل مع بعضها على النحو التالي:-

(أ) الأساس التجاري للمؤسسات الصحفية.

(ب) تأثير الإعلانات على المحتوى الإعلامي.

(ج) الإعتماد المفرط لوسائل الإعلام على الحكومات والخبراء كمصادر للمعلومات في إطار العلاقة التكافلية symbiotic relationship بين الصحفيين ومصادر معلوماتهم، حيث تتوثق هذه العلاقة عبر الضرورة الاقتصادية والمصالح المتبادلة، الأمر الذي يجعل من الصعب على المصادر المستقلة غير الرسمية أن تصل إلى وسائل الإعلام.

(د) ردود الفعل الهجومية أو السلبية على المحتوى الإعلامي لضبط تنظيم الممارسات الإعلامية. وعلى الرغم من أن منظمي هذا الهجوم يلقون إهتماماً كبيراً من وسائل الإعلام، إلا أنها نادراً ما تعترف صراحة بأن لهم تأثير على أنشطة تقديم الأخبار.

(هـ) أيديولوجية تعبئة وحشد الجماهير ضد عدو ما باعتبارها أحد ميكانيزمات السيطرة السياسية.

وطبقاً لهذا النموذج، فإن الخلاصة المصفاة التي تتبقى بعد المرور عبر هذه الفلاتر المتتالية هي التي يعلن أنها صالحة للنشر. أما الآراء التي تخالف المبادئ السياسية الجوهرية للخطاب الحكومي السائد، خاصة فيما يتعلق بسلطة الدولة، سوف تظل دائماً خارج المعايير التي تتحدد تبعاً لحدود الخلافات بين طبقة الصفوة.

٤- نموذج هالين Hallin للترتيب المعيارى للمصادر الموثوق فيها Credible sources:- [٤]

يقسم هذا النموذج عالم الصحفي إلى ثلاث مناطق، ولكل منطقة معاييرها الخاصة التي تحكم العمل الصحفي. يمكن تمثيل هذه المناطق على هيئة دوائر ذات مركز واحد وفقا لما يلى:-

(أ) مجال الإجماع sphere of consenus:

ويضم هذا المجال الموضوعات البعيدة عن النزاعات الحزبية وغير المثيرة للجدل. وبناء على ذلك فإن الصحفيين الذين يعملون في هذه المنطقة لا يشعرن أنهم مضطرون إلى تقديم جهات نظر متعارضة أو البقاء كمراقبين، ومن ثم يصبح دورهم العمل كمدافعين عن القيم التي يجمع عليها الجمهور.

(ب) مجال الجدل المشرع sphere of legitimate controuvery :

ويشمل هذا المجال الموضوعات المناسبة للجدل والخلافات الحزبية، والمعايير الأيديولوجية التى تحكم هذا المجال، ومن ثم تصبح معايير الموضوعية والتوازن هي القيم الصحفية العليا التي تحكم العمل الصحفي.

(ج) مجال الإنحراف sphere of deviance :

يحتوي هذا المجال على الممثلين السياسيين والأراء التي يعتبرها الصحفيون تيار الصوت السياسي السائد في المجتمع هى بمثابة أراء متطرفة ولا تستحق أن يستمع إليها أحد، ومن ثم تقم الصحافة بكشف إدانة واستبعاد من يقومون بانتهاك الاجماع السياسي أو التهديد بذلك من الأجندة العامة. فالصحافة هي التي توضح حدود ما هو مقبول في الصراعات السياسية وتدافع عن هذه الحدود. ويحتوي كل مجال على مستويات داخلية والحدود الفاصلة بينها مائعة نسبياً ومتغيرة. ومع ذلك يفترض هذا النموذج أن الإحساس الغريزي بمصداقية المصدر هو في الحقيقة إحساس ذو صبغة سياسية ويتأثر كثيراً بالتوجه السياسي. فكلما كان المصدر بعيداً عن الإجماع السياسي والتيار السائد، كلما وجد صعوبة في توصيل صوته لوسائل الإعلام.

٥- نموذج الهيمنة والوعي العام لجرامسكى :Gramsci[٥]

يوضح هذا النموذج أن الهيمنة hegemony مسألة تتعلق بالوعي العام الذي يعرف بأنه الطريقة التلقائية اللاشعورية لإدراك وفهم العالم الاجتماعي. وبالتالي لا يمكن أن يكون الوعي العام مطابقاً لمفهوم الأيديولوجية التي تتركز على أساس طبقي، فالمعتقدات العامة هي أبعد ما تكون عن الثبات أو عدم التحرك، بل انها في حالة من التجدد المستمر.

ويؤكد جرامسكي أن الهيمنة عملية تستلزم جود نوع من الإحساس بالحقيقة لدى معظم الناس في المجتمع، ولذلك فإنها ساحة للتناقضات تتصارع فيها دائماً الجماعات الحاكمة الجماعات والمحكومة، وتحاول كل منهما فرض رؤيتها في الممارسات الثقافية اليومية.

والهيمنة دائماً محل نقاش ومعارضة، وليست نظاماً أو بنية أحادية الاتجاه تفرض من الطبقة الأعلى، بل أنها عملية تفاوض نشطة ولا يمكن ان تعتبرها السلطة أمر مسلماً به. وكما يقول جرامسكي فإن الهيمنة صراع ثقافي من أجل تغيير العقلية الشعبية.

والوعي العام هو البقايا المترسبة الناتجة عن الآراء التي كانت في الماضي محل إجماع، ومن ثم لا يمكنك أن تعرف من خلال الرأي العام حقيقة الأشياء، وكل ما يمكنك أن تعرفه هو اكتشاف المكان المناسب لوضعها داخل الاطار العام.

الاطار المعرفي للدراسة:-

يفترض أن الالتزام الأساسي للصحافة هو تقديم الحقيقة. ولكن هذا الالتزام يفرض سؤالاً أكثر صعوبة: ما هي الجهة التي يمكن أن تأخذ رؤيتها للحقيقة باعتبار أنها هي الحقيقة؟!

الإجابة عن هذا السؤال تثير الجدل حول مصداقية الصورة التي تعكسها وسائل الإعلام للواقع الاجتماعي، ماهي أفضل الطرق التي يمكن من خلالها أن تفصل بين الوقائع ومدلولاتها؟ وكيف يعمل الصحفيون على تحديد الحدود الأيديولوجية للحقيقة واستكشاف الطرق التي ينتهجونها لإنتاج تقارير صحفية تؤكد أنها انعكاس موضوعي للواقع(٦).

وفي هذا الاطار، ينبغي أن نميز بين مصطلحي صانع الأخبار News maker ومشكل الأخبار News shaper فالأول يتمثل في الشخص الذي يقول أو يفعل ما يستحق أن يكون خبراً، ومن ثم فانه يركز على شرعية الخبر. أما مشكل الأخبار فأنه شخص يقدم عادة كمحلل أو خبير يزود الجمهور بخلفيات عن الأحداث وتعليقات وتحليلات، ومن ثم فإنه يركز على تشكيل اتجاهات الرأي العام(٧).

ويساعد الخطاب الصحفي بمختلف أنواعه على تطبيع naturalize السياسات الثقافية الخاصة بالشرعية، وذلك من أجل تبرير توزيع السلطة والنفوذ في المجتمع. ويستخدم الخطاب الصحفي في عدداً من الإستراتيجيات في تقديم وجهات النظر التي تلقى استحساناً، والتي ترسم صورة الواقع المجتمعي وتقدمها باعتبارها صورة منطقية ومناسبة وجديرة بالتصديق، ومن ثم فإن طابع الهيمنة هو الذي يحكم عملية انتاج الخطاب الصحفي(٨).

وهكذا، يتضح أن الخطاب الصحفي لا يعكس حقيقة الحدث ببساطة، ولكن ما يفعله في الحقيقة هو أنه يقدم وصفاً مقنناً لما يجب أن تعتبره حقيقة الحدث. ولكي ندرس عمليات التصنيف والتقنين هذه، يجب أن نحلل أساليب الصحف وتبنيها للغة معينة تستخدمها لوصف الأحداث وأن نتعرف على الوسائل التي تستخدمها كل صحيفة لكي تحدد لنفسها أسلوب خطاب mode of address مميز لخطابها. من ثم فأن صياغة أسلوب الخطاب هي عبارة عن سلسلة من الضوابط التي تحكم عملية إعداد المادة الخام المأخوذة من العالم الاجتماعي وتحيلها إلى تقرير صحفي. الحدث لن يكون له معنى إلا بقدر ما يمكن وضعه داخل نطاق من الأحداث الاجتماعية والثقافية المعروفة المماثلة له أو ضمن خرائط المعنى الخاصة بالمجتمع(٩).

إن وسائل الاعلام تتولى عملية ترجمة تصريحات وأراء وتفسيرات واستنتاجات أصحاب السلطة والنفوذ إلى لغة عامة مميزة تجد طريقها إلى لغة الحياة اليومية التي يستخدمها عامة الناس. فالصحف وقنوات الاعلام تأخذ لغة العامة ثم تعيدها إليهم محملة

بالمفاهيم والدلالات الأيديولوجية، ومن ثم فأنها تعطي لهذه الآراء قوة وصدى شعبياً، وتضعها في وضعها الطبيعي ضمن إطار الفهم العام للجماهير[١٠].

عندما تعمد أجهزة الاعلام إلى طرح أفكار توجهات لا تتطابق مع حقائق الوجود الاجتماعي، فأنها تتحول إلى سائسي عقول ذلك أن الأفكار التي تنحو عن عمد الى استحداث معنى زائف، وإلى أنتاج وعي لا يستطيع أن يستوعب بإرادته الشروط الفعلية للحياة القائمة أو أن يرفضها. سواء على المستوى الشخصي أو الاجتماعي، ليست في الواقع سوى أفكار مموهة أو مضللة تسعى النخبة من خلالها إلى تطويع الجماهير لأهدافها الخاصة[١١].

ويختلف الباحثون حول استكشاف الدوافع الأيديولوجية التي تحرك الممارسات الصحفية، وتشكل الخطاب الصحفي على نحو يتوافق مع توجهات السلطة السياسية. فبينما يرى باحثوا التعددية الليبرالية أنه يجب على وسائل الاعلام أن تؤدي وظيفة مهمة هي الإسهام في دعم وتعزيز نظام المراقبة والتوازن Checks and Balances من خلال دعمها وتشجيعها لمشاركة الجمهور في مناقشة القضايا، ومن ثم تصبح ميداناً للتحكيم، تسمح بعرض النزاعات حول اتخاذ القرار، والفصل فيها وتسويتها بطريقة تضمن عدم حدوث تراكم للنفوذ أو استمرار نفوذ إحدى جماعات المصالح لوقت طويل على حساب الجماعات الأخرى، يرى باحثو الاقتصاد السياسي أن افكار الطبقة الحاكمة هي الأفكار السائدة والمسيطرة، وأن المؤسسات الاعلامية تعيد إنتاج الأفكار السائدة بدرجات مختلفة، وتقوم من خلالها بتقديم المبررات لأشكال التميز الطبقي والمظالم الطبقية الناشئة عن المجتمع الرأسمالي، ووصفها بأنها أشياء منطقية أو بديهية، وبهذه الطريقة، فإن وسائل الاعلام تساعد في ضمان التقليل من خطر ظهور احتجاجات راديكالية تزعزع استقرار الوضع الراهن[١٢].

وإذا كان النظام الإعلامي الليبرالي بما يتيحه من حرية وتعددية وتنوع يدفع على صعيد الممارسات الإعلامية نحو الهيئة وتشكيل الاجماع العام وتطويع العقول علي نحو توافق مع توجهات النتيجة المسيطرة فأن طبيعة الأنظمة الاعلامية في دول العالم الثالث التي تتبني في معظمها النظام الاعلامي السلطوي القائم على التعبئة والحشد لصالح توجهات السلطة السياسية، تجعل من ممارسات الهيمنة والحشد وتضليل العقل وتزييف الوعي تقاليد أكثر رسوخاً في الوعي الجمعي لدى قطاعات واسعة من الإعلاميين، ومن ثم تلقى القبول والتبني لدى قطاعات واسعة من الجمهور باعتبارها تمثل التيار العام السائد سياسياً وإعلامياً.

وفي إطار خصوصية النظام الإعلامي المصري بوجه عام، والنظام الصحفي المصري بوجه خاص، وتحولاته وتناقضاته وشموله لأغلب ملامح النظام السلطوي التعبوي مع هامش محدود من الحرية والتعددية يصب في النهاية في صالح تعزيز الوضع الراهن ومساندته، تبدو أهمية هذه الدراسة التي تعني بتوصيف وتحليل تكتيكات معالجة وتشكيل البيانات والمعلمات والمعرفة على الصعيدين السياسي والإعلامي وفي إطار حالة الاستقطاب السياسي السائدة منذ أحداث يناير ٢٠١١.

الدرسات السابقة:-

أولاً: دراسات سابقة تتعلق بالمعالجة الاعلامية أثناء الأزمات الاقتصادية:

١- دراسة (Kim Sung Hae 2003):-[١٣]

استهدفت الدراسة التعرف علي أداء الصحافة الإقتصادية الغربية لتغطية الأزمة المالية في كوريا من خلال مسح أربع صحف أمريكية نخبوية لتقييم الأداء الإعلامي وهي: وول ستريت جورنال، فاينينشيال تايمز، وواشنطن بوست، وتوصلت الدراسة إلي ما يلي:

١) تحيز الصحافة الغربية، والتركيز علي التغطية السلبية للأزمة، ونشر الأخبار السيئة وعدم تقديم وجهات النظر الأخرى.

٢) تركيز صحف الدراسة علي العوامل الداخلية المؤثرة في الأزمة، كفساد النظام السياسي أكثر من تركيزها علي الأسباب الخارجية كالتحولات الهيكلية في السوق.

٣) اعتماد الصحف الأمريكية علي مصادرها فقط، دون الرجوع أخرى.

٢- دراسة (kim sung tea 2004):-[١٤]

عنيت الدراسة بمقارنة التقارير التي تناولت الأزمة الاقتصادية الأسيوية، وتم تحليل صحف النخبة في خمس دول (الولايات المتحدة، اندونيسيا، كوريا الجنوبية، تايلاند، ماليزيا) بهدف التعرف علي الاختلاف والتشابه في تغطية الأزمة في الصحف المختلفة.

وانتهت الدراسة إلي: استخدام الصحافة الأمريكية الآسيوية لأطر تحرير السوق في تقديم الأخبار والقصص الإخبارية والتقارير ودعمها البنك الدولي، ولم تنتقد المصادر الإخبارية التي اعتمدت عليها صحف الدراسة أفكار العولمة، بل روجت لها، وتتهم الصحافة الأسيوية من خلال أطروحاتها برامج صندوق النقد الدولي والحلول التي قدمتها للأزمة.

٣- دراسة (Scolari Carlos 2006):-[١٥]

ناقشت الدراسة دور الخطابات الاجتماعية والاقتصادية في معالجة الأزمة الارجنتينية وعنيت بالصحف الرقمية لمعرفة مدى مساهمتها في حل هذه الأزمة، وتم ذلك من خلال منهج المسح لعدد من الصحف الإلكترونية الأرجنتينية والمواقع ألإلكترونية وانتهت الدراسة إلي:

إسهام الخطاب الاقتصادي الوارد في الصحافة الإلكترونية الأرجنتينية من خلال المواد الإخبارية كالتقارير الإخبارية والقصص الإخبارية فى تشكيل الرأى العام نحو الأزمة.

عكست الدراسة المسحية لمضمون الصحف الإلكترونية دور الخطاب الاقتصادي في رسم ملامح مجتمع جديد يتسم ببعض السمات التي يتميز بها مجتمع الصحافة الإلكترونية من تفاعلية وغيرها.

ناقشت الدراسة وضع الصحافة التقليدية مقارنة بجيل صحافة الإنترنت، ورصد أوجه التشابه والاختلاف بين الصحافتين من خلال الأطروحات التي قدمت عن الأزمة الأرجنتينية.

٤- دراسة (Durham Frank 2007):- [١٦]

اهتمت الدراسة بالتعرف علي تغطية الصحافة الأمريكية لأزمة العملة التايلاندية، وكيفية تأطير الأزمة، والمصادر التي اعتمدت عليها الصحافة الأمريكية خلال تغطيتها للأزمة. وأجرت الدراسة المسح علي صحيفة "الفانيانشيال تايمز" الأمريكية للتعرف علي كيفية تأطير الصحافة الاقتصادية لدور الدولة أثناء الأزمة، مع تقييم أداء الصحيفة لإدارتها لأزمة العملة التايلاندية وتوصلت الدراسة إلي ما يلي:

اعتماد صحيفة "الفانيانشيال تايمز" علي المصادر النخبوية في تغطية الأزمة التايلاندية.

عملية بناء الأخبار في صحيفة "الفانيانشيال تايمز" توضح كيف تؤدي الصحافة الاقتصادية دورها في عصر العولمة.

تدعيم الصحيفة من خلال اطروحتها لسياسات صندوق النقد الدولي التي تقوم علي تحرير السوق.

٥- دراسة (أسامة عبد الرحيم ٢٠٠٨):-[١٧]

تهدف الدراسة الي تحليل الخطاب الصحفي في صحف الأهرام والوفد والمصري اليوم تجاه الأزمات الاقتصادية وخاصة أزمة الخبز. وخلصت نتائج الدراسة إلي: تطرق الخطاب في صحف الدراسة، الأهرام، والوفد، والأسبوع) إلي مفهوم وأسباب وجذور وتداعيات وأثار الأزمة الاقتصادية علي المستويين المحلي والعالمي، كما تناولت الإجراءات التي اتخذتها مصر والعالم لمواجهة الأزمة، وجاء خطاب كل من جريدتي: الوفد والأسبوع سلبيا تجاه الأزمة وإجراءات الحكومة لمواجهتها، في حين أتسم الخطاب الصحفي في جريدة الأهرام بالطابع الإيجابي الدعائي المؤيد للحكومة.

٦- دراسة (سماح ماضي محمد ٢٠٠٩):-[١٨]

استهدفت الدراسة الكشف عن كيفية معالجة الصحف المصرية (القومية، الحزبية، الخاصة) للأزمة المالية العالمية من خلال رصد وتحليل ملامح ومكونات الخطاب الصحفي إزاء الأزمة، ومعرفة أوجه التشابه والاختلاف من الصحف القومية والحزبية والخاصة.

وخلصت الدراسة إلي اختلاف صحف الدراسة في عرض آثار الأزمة علي المستوى المصري، حيث اتصف خطاب الأهرام بالتهوين من آثار الأزمة، وافتقر للإحصائيات والتقارير الرسمية، في حين يعكس خطاب الوفد والأسبوع اتجاهاً معارضاً للحكومة ورؤيتها فيما يتعلق بآثار الأزمة علي المستوى المصري، حيث ترى الصحيفتان أن الاثار الخطيرة كانت على الاقتصاد المصري، كما انتقدتا عدم شفافية الحكومة وتهوينها للأمر فيما يتعلق بالأزمة وآثارها علي المجتمع المصري، وأتسم خطابها بالتهويل والمبالغة ووجود علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين معدل التعرض للصحف ومستوى المعرفة السطحية والمتعمقة والكلية بالأزمة لصالح الفئة الأعلى في التعرض.

٧- دراسة (عادل رفعت ٢٠٠٩):- [١٩]

تستهدف الدراسة التعرف علي الدور الذي قامت به وسائل الاتصال الجماهيرية والتنظيمية، في إدارة الأزمات المرتبطة بالتحول الاقتصادي في مصر، بالتطبيق علي أزمة الاضطرابات العمالية التى وقعت في شركة مصر للغزل والنسيج.

وكانت أهم نتائجها ان الصحافة تناولت ازمة الاضطرابات العمالية التى وقعت في شركة مصر للغزل والنسيج بواقعية بعيدا عن التزييف، لكن دورها في معالجة الأزمة وعرض حلول لها كان محدوداً.

٨- دراسة (الأميرة سماح فرج ٢٠١١):-[٢٠]

تسعى الدراسة غلي التعرف على ملامح ومعالجات كل من برامج الأحداث الجارية للتليفزيون والصحف بأنواعها (القومية، الحزبية، الخاصة) للأزمات التي مر بها المجتمع المصري، وتأثير ذلك علي مدركات الجمهور لهذه المعالجات ثم إحساسه بالخطر والتهديد الجمعيين جراء هذه المعالجات، والوقوف على الكيفية التى تفسر بها الأزمات المجتمعية المختلفة، من قبل وسائل الإعلام وأشارت النتائج إلى: احتلال الأزمات المرتبة الأولى في معالجات الوسائل الإعلامية محل الدراسة لأزمات المجتمع وذلك بواقع ٢٩,٢% من إجمالي عينة الوسائل الإعلامية، ويتفق ذلك إلى حد كبير مع ما أفادت به آراء الجمهور حيث احتلت الأزمات الاقتصادية مقدمة اهتماماتهم وذلك بواقع ٧٢,٩% من إجمالي عينة دراسة الجمهور.

٩- دراسة (Simon Cottle 2011):-[٢١]

عنيت الدراسة برصد المواد الإخبارية في الصحف الوطنية والعالمية للمملكة المتحدة التي تناولت الأزمات الدولية في ظل العولمة والقوى العالمية وتأثير كل منهما على آلية التحرير المتبعة في صالات التحرير، وإنتهت الدراسة إلي:

ارتباط التغطية الإعلامية للأزمات الدولية بالنطاق الجغرافي، وتوتر النظرة العالمية للأزمة من خلال أفكار العولمة التى تروج لها الصحافة العالمية.

جاء اهتمام الصحافة العالمية بالأزمات الدولية من خلال المواد الإخبارية التى تناولتها مجردة من صفة العالمية، على اساس أن الأزمات الدولية هي التى تحدد ملامح هذا الكوكب المعولم.

١٠- دراسة (عيسى عبد الباقي ٢٠١٢):-[٢٢]

استهدفت الدراسة رصد تحليل الخطاب الصحفي بالصحافة الأمريكية للأزمة المالية العالمية وانعكاس هذا الخطاب علي أطر تناول الصحف العربية للأزمة المالية من أجل التعرف على تأثير الصحف العربية بأيديولوجية النفوذ والهيمنة الأمريكية السائدة فى الخطاب الصحفي الأمريكي.

أوضحت نتائج الدراسة التأثيرات الكبيرة للخطاب الصحفى الأمريكى على الخطاب الصحفى الذي تبنته الصحف العربية تجاه الأزمة المالية العالمية، وقد برز هذا التأثير فى أوجه متعددة منها: تشابه الأطر المسيطرة فى الخطابين الأمريكى والعربي، فقد جاء إطاري إسناد المسئولية، والنتائج الاقتصادية، كأهم إطارين فى "الصحف

الأمريكية والعربية"، كما جاءت الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الأوربية كأهم قوى فاعلة فى الخطابين، بجانب الاتفاق والتشابه غلي حد كبير فى الأوصاف والأدوار المنسوبة لتلك القوى الفاعلة، وربما تكون طبيعة الأزمة، وتكثيف المعالجة الإعلامية الدولية والمحلية لها كان له اثرا فى هذا التشابه.

١١- دراسة (Jouchang Wei et al 2013):-[٢٣]

تناولت الدراسة أزمات الشركات وسوق الأسهم وعلاقته بالتغطية الإعلامية فى الصين، من خلال استعراض ١١٩ أزمة خلال الفترة من ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١٢ وتبني دراسة الأزمة كحالة واختبار نموذج اتخاذ القرار للإجراءات الوقائية (PADM) Protective Action Decision Model، وقد كشفت النتائج استقلال كل من الاستجابة الإعلامية وكذلك حركة البورصة خلال الشهر الذي يلى تعرض الشركة لأزمة ما. وعلي الرغم من أن لهذه الأزمات تأثيراً سلبياً كبيراً على سوق الأسهم إلا أن رد الفعل يبدأ بمرور الوقت فى الانحسار. واستخلصت الدراسة ضرورة قيام الشركات التى تعانى من أزمة ما بتقديم معلومات كافية وبأسلوب يعتمد على الشفافية للمساهمين فى إطار المسئولية الاجتماعية للشركات، وهو الأمر الذى يقلل من ردود الفعل العنيفة للأطراف أصحاب المصلحة.

١٢- دراسة (Paul Andon, Clinton free 2014):-[٢٤]

ركزت على مراجعة الحسابات الخاصة بمناقصة الدوري الوطنى لسباق الراجبي في خمس صحف مطبوعة يومية استرالية من خلال التحليل النقدي للخطاب الإعلامى، وقد كشفت الدراسة التى أجريت على ١٤٩ مقالاً عن التغطية غير المتوازنة والمعالجة المتحيزة لصالح أحد الأطراف مما يؤكد ان المصالح التجارية تلون التغطية الإعلامية بطابع غير مهني، وأن الناشرين استخدموا وسائل الإعلام كأداة فى الصراع مما يلقى بظلاله على قيم المحاسبة والشفافية ويؤكد على ضرورة تنوع الإعلام.

١٣- دراسة (Hanna Orsolya Vincze 2014):-[٢٥]

تناولت الدراسة إطار الأزمة الاقتصادية وكيفية إستخدامه وتوظيفه في الإعلام برومانيا من خلال تحليل الحجج فى المحتوى والقراءة المتأنية لبعض التغطيات الإعلامية بإستخدام عينة الأسبوع الصناعي لأربع صحف قومية لمدة ١٨ شهراً، وقد أوضحت النتائج أن إطار الأزمة فى الإعلام قد يتقاطع مع ثوابت خطابات رسمية أخرى (كالمناظرات العامة) مثل إصلاح الدولة أو مشكلات البطالة والهجرة، ويضع هذا البحث النقدى مفهوماً تحليلاً أشمل لإستخدام إطار الأزمة وكيفية التزام وسائل

الإعلام بتقديمه وفقاً لبعض الخصائص العامة القابلة للتطبيق فى مختلف موضوعات الحياة.

١٤- دراسة (Murry, 2014):- [٢٦]

استهدفت الدراسة تحليل الخطاب النقدى اللغوى الذي إستخدمه السياسيون خلال الأزمة الإقتصادية العالمية لعامى ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨ التى وردت فى الحوارات التليفزيونية والمناظرات البرلمانية والتقارير الصحفية والصفحات الإلكترونية الرسمية، وقد حدد الباحث فى النتائج أن تغطية الأزمة الاقتصادية إعلامياً مرت بمراحل عدة بدءاً من فرصة الظهور ثم الإنتشار الإستراتيجي فالإكتساح وأخيراً المقاومة والرفض.

١٥- دراسة (Rafter, Kevin, 2014):- [٢٧]

ركزت الدراسة على دور المصادر الإعلامية فى تفسير أزمة انهيار البنوك فى أيرلندا، من خلال دراسة الخبراء الذين تم استضافتهم فى برامج التغطية الخبرية بالراديو أثناء بداية الأزمة الاقتصادية لمدة تبلغ ثلاثة أشهر. وقد توصل البحث إلى وجود تغطية نخبوية موجهة تعتمد بالأساس على استضافة المصادر الرسمية مما يحدد من زاوية وطريقة التناول، إضافة إلى غلبة الإعلام التفسيرى الذى يعتمد على استضافة المراسلين فى عدد من البرامج.

١٦- دراسة (عاصم حسب الله الشيخ، ٢٠١٤):- [٢٨]

سعت الدراسة إلى رصد وتحليل أطر معالجة الصحف العربية للأزمة المالية العالمية، والدور الذى قامت به فى عرض الأزمة من حيث مظاهرها، اسبابها، وتداعياتها على الدول العربية، أي التعرف على أطر التناول الصحفي العربي للأزمة المالية العالمية.

خلصت الدراسة إلي تشابه التناول الصحفى للأزمة المالية العالمية فى الصحف العربية، حيث غلب الطابع الخبري على تناول الأزمة فجاء الخبر ثم التقرير الصحفي، وتشابهت المحاور التى ركزت عليها الصحف العربية محل الدراسة فى معالجتها للأزمة المالية العالمية وقد تكون طبيعة الأزمة وتكثيف المعالجة الإعلامية الدولية والمحلية له الأثر في هذا التشابه، في حين لم تعكس معالجة الصحف مفهوم الأزمة وأسبابها والحلول والمقترحات بشأن مواجهة الأزمة، وتنوعت الأطر التى استخدمتها صحف الدراسة حيث تقدم الاطار الاقتصادي ثم إطار المسئولية والمنافسة والمقارنة ثم الاطار الأخلاقى، وتبين أن المعالجة الصحفية للصحف العربية تجاه الأزمة المالية العالمية قد تأثرت بفكرة الهيمنة والسيطرة بغض النظر عن توجهاتها السياسية.

ثانياً: دراسات سابقة تتعلق بالأبعاد السياسية والأيديولوجية للتغطية الصحفية للأزمات الاقتصادية:-

١- دراسة (هشام عطية، ٢٠٠٥):-[٢٩]

اهتمت الدراسة بالكشف عن كيفية توظيف المصادر الصحفية داخل القصص الخبرية من أجل بناء تحيزات الخطاب الخبرى لكل من جريدتي النيويورك تايمز والواشنطن بوست تجاه قضية بناء اسرائيل للجدار العازل من خلال تحليل أنماط حضور المصادر الفلسطينية والإسرائيلية والأمريكية داخل الخطاب الخبري وخلصت الدراسة إلى ان عملية اختبار المحرر لمصادر الأخبار التى تحظى بالحضور داخل القصص الخبرية وكذلك خصائص حضور هذه المصادر داخل بيئة القصة الخبرية تسهيم فى تشكيل آليات أساسية فى تأطير سمات خاصة بالأحداث موضوع المعالجة علاوة على وجود جانب كمى للتحيز يتمثل فى الاعتماد على مصادر متحيزة لطرف واحد.

٢- دراسة (Daphne Karpel, 2008):-[٣٠]

حاولت هذه الدراسة اكتشاف الطريقة التى يتم بها التدخل وتغيير الأخبار داخل غرف الأخبار والتقارير بعد ورودها من مصادرها.

وخلصت الدراسة إلى أن دور حارس البوابة لا يقف عند حد المعالجة الخبرية بالتعديل والإضافة ولكن تمتد لتشمل فرض الطابع الأيديولوجى والسياسي ليصبح عنصراً حاكماً إلي حد كبير فى تحديد طبيعة وطريقة معالجة الموضوعات.

وأوضحت النتائج أنه على الرغم من تناول أحداث وموضوعات واحدة إلا أن المعالجات تأتى بصورة مختلفة، وفى بعض الأحيان مناقضة لما قدم فى البداية عند استقاء الخبر من مصدره. وأكدت الدراسة أن عملية التأطير الإعلامي يمكن أن تحدث بطرق متعددة وعبر مراحل مختلفة وفى أشكال وقوالب إعلامية متعددة سواء كانت إخبارية أو مواد تسجيلية.

٣- دراسة (محمد سعد إبراهيم، ٢٠١٠):-[٣١]

استهدفت الدراسة رصد وتحليل مصادر التغطية الإخبارية فى الصحف المصرية القومية والحزبية والخاصة والكشف عن سمات تلك المصادر وإنتماءاتها والجماعات التى تعكسها واتجاهاتها فى تقديم المعلومات وتوثيقها.

وخلصت الدراسة إلى إرتفاع معدل تشكيل الأخبار والإنحراف بالتغطية الإخبارية من خلال التأطير أو التجهيل أو تقديم القصص الاخبارية فى سياق متحيز او عرض الادعاءات على أنها فرضيات وخصائص أو باستخدام التكنيكات اللغوية والصور النمطية.

وعكست النتائج التفاعل بين أجندة المصادر وأجندة الصحف وتركيز التغطية الاخبارية على شخصنة الأحداث والقضايا بمعنى إبراز تأثير المصادر على القضايا بدلاً من تأثير القضايا على المصادر.

٤- دراسة (صفا عثمان، ٢٠١١):-[٣٢]

استهدفت الدراسة قياس مدى التزام القائم بالاتصال فى القنوات التليفزيونية الحكومية والخاصة بأخلاقيات المهنة والمسئولية الاجتماعية بعد ثورة ٢٥ يناير من خلال دراسة تحليلية لمحتوى ثلاثة برامج حوارية فى الفضائيات العامة والخاصة وإجراء مقابلات متعمقة مع عينة تضم (٢٠ مفرده) من النخبة الإعلامية والأكاديمية.

أوضحت النتائج انخفاض معدل الإلتزام بالمسئولية الإجتماعية وأخلاقيات المهنة لدى القائم بالإتصال فى الفضائيات الخاصة حيث بلغت نسبة الالتزام بالمعايير المهنية (٤٢%) مقابل (٥٨%) لدى القائم بالاتصال فى القنوات الحكومية.

٥- دراسة (Beth Concepcion, 2011):-[٣٣]

ركزت الدراسة على تحليل تأثير العوامل الداخلية والخارجية على مراسلى الأخبار فى التليفزيون من خلال مقابلات فردية متعمقة مع ٢٠ مراسلاً. وخلصت الدراسة إلى وجود قدر من الاستقلالية والموضوعية المهنية فى التغطية الاخبارية لدى الصحفيين الجدد إلا أنهم أشاروا لتأثير الضغوط التنظيمية على صنع القرار المهنى فى مقدمتها رئيس التحرير وضغوط المعلنين. كما أوضحت النتائج أن دراسة مقرر اخلاقيات المهنة فى المرحلة الجامعية لم يصقل مهارات المبحوثين بشكل كافي عندما واجهوا مآزق قانونية وأخلاقية وبوجه خاص فيما يتعلق بمدى قدرتهم على كشف تلاعب المصادر بالمعلومات والصور.

٦- دراسة (Julien Mercille, 2013):-[٣٤]

استهدفت الدراسة توصيف وتحليل اتجاهات التغطية الإعلامية الاوروبية للتجربة الأرجنتينية فى إعادة البناء الاقتصادي من خلال دراسة تحليلية لعينة من القصص الإخبارية فى الصحف الألمانية والبريطانية والفرنسية خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٣).

وخلصت الدراسة إلى أن الإتجاه العام للتغطية الإخبارية هو تشويه التجربة الإقتصادية من خلال التركيز على النتائج السلبية بشكل أكبر من النتائج الإيجابية حيث تزايد بروز أخبار إرتفاع الأسعار ومعارضة التدخل الحكومى فى حين تراجعت أخبار القرارات المتعلقة بتحفيز الإقتصاد المحلي، وقد تم تفسير هذا الإطار المشوه فى المعالجة الإعلامية فى ضوء الدور الأيديولوجي للصحف الأوروبية وإلتزامها بتطبيق سياسات التقشف للإتحاد الأوروبي.

٧- دراسة (Hetsroni, Amir, Sheaffe 2013):- [٣٥]

استهدفت الدراسة تحليل وتقييم إتجاهات الرسائل الإخبارية الإقتصادية التليفزيونية أثناء فترة الإنتعاش الإقتصادي من خلال تحليل محتوى البرامج الإخبارية وغير الإخبارية المتعلق بالقضايا والموضوعات الإقتصادية.

وأوضحت النتائج إلي أن التغطية الإخبارية المحلية للبورصة تعكس إتجاهات آنية دقيقة والتزاماً مهنياً مرتفعاً إلا أنها فى ظل توجه إطار عام متحيز يسيطر علي الإتجاه السلبي فى البرامج غير الإخبارية فى القنوات الحكومية وأن كان هذا التوجه الايديولوجى المتحيز يتراجع إلي حد ما فى القنوات التجارية حتى فى ظل تعافى الإقتصاد وخروجه من أزمته.

٨- دراسة (Uppal, Hanusch & Folker 2014):- [٣٦]

استهدفت الدراسة قياس معدل التزام الصحفيين بالمسئوليات المهنية والأخلاقية فى جزيرة فيجى حيث طبقت على عنية تضم (٧٧ مفردة) من الصحفيين، وتوصلت الدراسة إلى إرتفاع معدل التزام الصحفيين بنموذج السلطة الرابعة والمراقبة والمساءلة فى إطار تحقيق أهداف تنموية محلية. وأظهرت الدراسة تقيد الصحفيين بتطبيق ميثاق أخلاقى محلى يخضع للمعايير والقواعد الدولية إلا أنهم يتمتعون بقدر من المرونة فى إختراق بعض القواعد بشكل استثنائي بهدف تحقيق المصلحة الوطنية.

٩- دراسة (Juler, Rossbach 2015):- [٣٧]

ركزت الدراسة على تأثير المؤشرات الاقتصادية والسياسية على مستويات التغطية الإعلامية الأمريكية للأزمة الاقتصادية الأوروبية خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٢) من خلال تتبع اسعار البورصة ومعدلات البطالة والتضخم والتجارة والاحتجاجات وطلبات سحب الثقة والتصريحات الرئاسية والإنتخابات وإنعكاس ذلك على اتجاهات التغطية الإخبارية فى جريدة نيويورك تايمز ووكالة الأسوشيتدبريس ونشرات الأخبار التليفزيونية.

وخلصت الدراسة إلى أن التغيرات فى مؤشرات البورصة وكذلك الإنتخابات التشريعية يؤثران فى مستويات التغطية الإخبارية مع إرتباط ذلك بالتغير فى طلبات سحب الثقة والإحتجاجات. وأظهرت النتائج أن المتغيرات الاقتصادية والسياسية تؤثران على القائم بالإتصال وقراره باختيار وابراز قصص اخبارية معينة.

١٠- دراسة (Valen, Veese & Albaek 2015):-[٣٨]

استهدفت الدراسة توصيف وتحليل اتجاهات تغطية الصحف الدانمركية لأخبار النمو والكساد الاقتصادي خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠١٢) من خلال استخدام تحليل السلاسل الزمنية للأخبار الاقتصادية.

وتوصلت الدراسة إلى أن الإعلام يلعب دور العدسة المكبرة حيث يركز فى فترات الكساد الاقتصادي على الأخبار السلبية بدلاً من أخبار التنمية الإقتصادية فى حين تبرز الأخبار الإيجابية بشكل غير ملموس خلال فترات الإزدهار الإقتصادي.

وخلصت إلى أن الصحف الدانماركية تعدل من طريقة تناولها وتغطيتها والنغمة السائدة قبل حدوث فترة الكساد فى إطار قيامها بوظيفتها الرقابية.

١١- دراسة (هبه شاهين ٢٠١٦):-[٣٩]

استهدفت الدراسة تحديد معايير بناء أجندة القضايا الاقتصادية فى وسائل الإعلام المصرية واختبار الدور الذي يقوم به القائم بالاتصال فى أجندة الوسيلة.

وخلصت الدراسة من خلال تطبيق استبيان ومقابلات متعمقة مع عينة تضم (٥٠ مفردة) من الصحفيين إلى وجود اختلافات فى مستويات الرضا الوظيفى لدى القائمين بالاتصال فى الأقسام الاقتصادية وأن الرضا الوظيفى يرتبط إلى حد كبير بنمط ملكية الصحف ونمط المضمون وطبيعة الضغوط التنظيمية والإدارية فى الصحف القومية والحزبية والخاصة.

١٢- دراسة (Meer, Beentjes & Vliegenthanrt 2016):-[٤٠]

استهدفت الدراسة تحديد العوامل المؤثرة علي اختبار مصادر التغطية الإخبارية أثناء الأزمات الاقتصادية. طبقت الدراسة علي عينة تضم ٢١٤ صحفياً ألمانيا تم قياس علاقتهم وتعاملهم مع وكالات الأنباء ومنظمات رجال الأعمال والجمهور من خلال قياس تأثير المصداقية والمعرفة والحداثة الرغبة والعلاقة مع المصدر.

وخلصت الدراسة الي ان وكالات الأنباء تأتي في المقدمة كمصدر للمعلومات أثناء الأزمات الاقتصادية يليها الجمهور العام ثم منظمات رجال الأعمال. واتضح ان معدل

الاعتماد علي المصادر الرسمية يتراجع بوجه عام أثناء الأزمات الصحفية في تعددية المصادر وتعاملهم بروح انتقادية مع التصريحات والتفسيرات الرسمية.

مشكلة الدراسة:-

في إطار حالة الاستقطاب السياسي التي تشهدها مصر في أعقاب ثورتي ٢٥ يناير عام ٢٠١١ و ٣٠ يونيو عام ٢٠١٣، تلاشت الحدود والفواصل بين الإعلام الدعاية، وتقلص هامش التعددية الاعلامية ليتجه التيار الاعلامي السائد صوب التعبئة والحشد في مواجهة حملات الدعاية المضادة من جانب بعض القنوات الفضائية وشبكات التواصل الاجتماعي.

وفي هذا الاطار، تبرز أهمية عملية توجيه أو تطويع العقول بما يتوافق مع أجندة السلطة السياسية ومسعاها لتشكيل إجماع عام، وبوجه خاص كلما ظهرت ازمة اقتصادية أو سياسية على ساحة الجدل العام في مصر.

وتمثل أزمة تعويم الجنيه المصري وتداعياتها واحدة من تلك الأزمات، التي تحولت من مشكلة اقتصادية بحتة إلى مادة سياسية مثيرة في حملات الدعاية والدعاية المضادة، ومن ثم نشطت تكتيكات معالجة البيانات والمعلومات والصور والمعرفة لتشكيل وعي عام يتوافق مع توجهات السلطة السياسية.

وتتمثل مشكلة الدراسة في توصيف وتحليل عملية المعالجة الأيديولوجية والإعلامية للبيانات والمعلومات والصور والمعرفة كعملية اجتماعية يتفاعل من خلالها القائمون بالاتصال في الصحف المطبوعة والالكترونية مع النخب السياسية والأمنية والاقتصادية والبيروقراطية لتشكيل الأجندة الاقتصادية للوعي العام الاجماع أو العام على نحو يتوافق مع توجهات السلطة السياسية.

أما المتغيرات الوسيطة فتتمثل في نمط ملكية الصحف والمواقع، والسياسة التحريرية، ونمط العلاقة مع السلطة السياسية، ونمط العلاقة مع مصادر المعلومات.

أهداف الدراسة:-

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:-

١) توصيف وتحليل تكتيكات معالجة البيانات والمعلومات والمعرفة المتعلقة بأزمة تعويم الجنيه المصري في الخطابات الصحفية الموالية والمعارضة.

٢) توصيف وتحليل تكتيكات معالجة البيانات المعلومات والمعرفة المتعلقة بأزمة تعويم الجنيه المصري التي تتم داخل الأجهزة الأمنية والسياسية والبيروقراطية وفق مدركات القائمين بالاتصال في الصحف الورقية الالكترونية.

٣) توصيف وتحليل أطر الخطابات الصحفية الموالية المعارضة.

٤) تحديد الأبعاد الأيديولوجية للخطابات الصحفية الموالية والمعارضة المحايدة ودورها في تشكيل الاجماع العام وإنتهاكه.

٥) تحديد أبعاد العلاقة بين تكتيكات المعلومات وأطر الخطابات الصحفية الموالية والمعارضة.

٦) تحديد دور الخطاب الصحفي الدعائي في نشر وترسيخ الأجندة الاقتصادية للسلطة.

٧) تحديد استراتيجيات تعامل القائمين بالاتصال في الصحف الورقية والالكترونية في التعامل مع المصادر الرسمية والمستقلة ومدى انعكاس تلك الاستراتيجيات على دور الصحفيين كوسطاء أو مراقبين أو مشاركين.

تساؤلات الدراسة التحليلية:-

١- ما تكتيكات معالجة البيانات والمعلومات والمعرفة المتعلقة بأزمة تعويم الجنيه المصري في الخطابات الصحفية الموالية والمعارضة؟

٢- ما الأطر الاعلامية التي استخدمتها الخطابات الصحفية الموالية والمعارضة المحايدة لنشر وترويج أجندتها الاقتصادية وتقييماتها وتفسيراتها؟

٣- كيف استخدمت الصحف الورقية الالكترونية آليات التأطير في تشخيص أزمة تعويم الجنيه المصري وتقييمها ووتقديم الحلول والبدائل بشأنها؟

٤- ما المغالطات المنطقية التي استخدمتها الخطابات الصحفية لتسويق حججها؟

٥- ما تكتيكات الدعاية والأدلجة التي استخدمتها الخطابات الصحفية لتشكيل أو انتهاك الاجماع العام؟

٦- كيف استخدمت الصحف الورقية والالكترونية استراتيجيات الاجماع والجدل والمشروع والانحراف من خلال معدلات اعتمادها على المصادر الرسمية والمستقلة؟

٧- إلى أي مدى أسهمت الخطابات الصحفية في الدفاع عن القيم التي تعبر عن التيار السياسي السائد وكشف وإدانة واستبعاد وجهات النظر المعارضة مع الاجماع العام؟.

٨- إلى أي مدى أسهمت الخطابات الصحفية في تقديم تقييمات وتفسيرات متعارضة ومستقلة ومحايدة عبر ممارستها للوظيفة الانتقائية والتفسيرية والأيديولوجية؟.

٩- كيف تأثرت لغة الخطابات الصحفية بتكتيكات المعلومات والأطر الإعلامية والأيديولوجية؟

تساؤلات الدراسة الميدانية:-

١- ما طبيعة العلاقة التي تربط القائمين بالاتصال بمصادرهم؟.

٢- كيف تعامل القائمون بالاتصال في الصحف الورقية والالكترونية مع تكتيكات معالجة البيانات والمعلومات والمعرفة المتعلقة بأزمة تعويم الجنيه المصري التي تمارسها الدوائر الأمنية والاقتصادية والبيروقراطية؟

٣- كيف تعامل القائمون بالاتصال عينة البحث مع تكتيكات تشكيل وتأطير وأدلجة البيانات والمعلومات والمعرفة المتعلقة بأزمة تعويم الجنيه المصري التي تمارس داخل غرف الأخبار؟.

٤- إلى أي مدى استخدم القائمون بالاتصال استراتيجيات الاجماع والجدل المشروع والانحراف في تعاملهم مع المصادر وتبني تقيماتهم وتفسيراتهم للأزمة وتداعياتها؟

٥- كيف تعامل القائمون بالاتصال مع تداخل العلاقات الزمانية والمكانية للأحداث الاقتصادية وتوضيح العلاقات بين القوى الفاعلة والأحداث؟.

٦- إلى أي مدى التزم القائمون بالاتصال بالنقل المحايد للأحداث والوقائع وتقديم العالم الحقيقي في اطار محايد معد مسبقاً وليس محلاً للجدل والنقاش والخلاف؟.

٧- إلى أي مدى مارس القائمون بالاتصال الوظيفة الانتقائية التفسيرية والأيديولوجية من خلال إصدار أحكام حول مدى صحة التصريحات والتفسيرات ومطابقتها بالواقع؟.

مناهج الدراسة:-

تستخدم الدراسة منهج المسح الإعلامي بهدف مسح المحتوى الصحفي المتعلق بأزمة تعويم الجنيه المصري في الصحف المطبوعة والإلكترونية وتحليل تكتيكات المعلومات وتكتيكات معالجة المحتوى الصحفي والأطر الإعلامية المستخدمة والأبعاد الأيديولوجية للخطابات الصحفية الموالية والمعارضة.

كما تستعين بمنهج المسح الاعلامي في توصيف وتحليل مدركات القائمين بالاتصال في الصحف المطبوعة والالكترونية حول تعاملهم و تفاعلهم مع تكتيكات المعلومات وتكتيكات معالجة المحتوى الصحفي.

أدوات جمع البيانات:-

تعتمد الدراسة على تحليل الخطاب كأداة لتحليل تكتيكات معالجة البيانات والمعلومات والمحتوى الصحفي وآليات التأطير الإعلامي والأيديولوجي واللغوي، وانعكاس التفاعل بين التكتيكات والأطر في تشكيل الخطاب الصحفي بتكتيكات الرعاية والمغالطات المنطقية.

ويسعي تحليل الخطاب من خلال تحليل المغالطات المنطقية وتكتيكات الدعاية والي الكشف عن النص الكامل وما يحمله من معاني وأفكار ايديولوجية.

كما تستخدم الدراسة أداة المقابلات المتعمقة لتوصيف وتحليل مدركات القائمين بالاتصال في الصحف المطبوعة والإلكترونية فيما يتعلق بأنماط العلاقة مع المصادر، ورؤيتهم للأزمة ودورهم في معالجتها، وتعاملهم مع تكتيكات المعلومات وتشكيل المحتوى الصحفي.

عينة الدراسة التحليلية:-

في اطار سعي الدراسة لتوصيف وتحليل الخطابات الصحفية الموالية والمعارضة تم تصميم عينة الدراسة التحليلية على نحو يحقق التعدد والتوازن بين مختلف التوجهات السياسية والأيديولوجية، حيث تم اختيار الصحف والمواقع التالية كمعبرة عن التيار الصحفي السائد الموالي للسلطة السياسية:-

- صحيفة الأهرام باعتبارها أقدم الصحف القومية.
- صحيفة المصري اليوم باعتبارها أوسع الصحف الخاصة انتشاراً.
- موقع اليوم السابع باعتباره المتصدر لمواقع الصحف من حيث المتابعة.
- موقع اتحاد مؤيدي الدولة باعتباره موقع موالي للسلطة السياسية ويتابعه أكثر من ١٦٧ ألف متصفح.

وتم اختيار المواقع التالية كممثلة للخطاب الصحفي المعارض:-

- صحيفة البديل الالكترونية كمعبرة عن التيار الاشتراكي المعارض.
- موقع صحيفة المصريون كمعبرة عن التيار الاسلامي المعارض.
- وتمثلت العينة الزمنية للدراسة في الفترة من الأول من نوفمبر عام ٢٠١٦ حتى ٣١ يناير ٢٠١٧.

عينة الدراسة الميدانية:-

طبقت الدراسة الميدانية على عينة من المحررين الاقتصاديين بالصحف المطبوعة والإلكترونية تشمل (٢٠ مفردة) بواقع (١٠ مفردات) لكل من التيار الصحفي السائد الموالي والتيار الصحفي المعارض.

وروعي في تصميم العينة تمثيل كافة التيارات الليبرالية والاشتراكية والإسلامية بجانب التيار المرتبط بعلاقة تكافلية مع السلطة السياسية أياً كانت توجهاتها.

وأجريت المقابلة المتعمقة مع المبحوثين على مرحلتين: حيث تركت الحرية للمبحوثين في المرحلة الأولى للإجابة عن التساؤلات كتابة. وفي المرحلة الثاني تركزت المقابلة حول ما أثارته استجابات المبحوثين ونتائج الدراسة التحليلية من تساؤلات.

نتائج الدراسة التحليلية

أولاً: الأطر الإعلامية المستخدمة في معالجة الأزمة:-

تعددت وتباينت الأطر الإعلامية المستخدمة في معالجة أزمة تعويم الجنيه المصري حيث برز بوضوح إطار الإصلاح الإقتصادي في الخطاب الصحفي الموالي ففي جريدة الأهرام برز التأكيد على أن السلطة السياسية تعمل من منطلق برنامج إصلاح طموح ومتكامل بهدف الإصلاح الجذري لما أفسده الدهر في مراحل سابقة[٤١] ونشر موقع "اليوم السابع" شروط قرض صندوق النقد الدولي على أنها التفاصيل الكاملة لبرنامج الإصلاح الإقتصادي[٤٢] وأكدت جريدة "المصري اليوم" أن تعويم الجنيه إصلاح طال إنتظاره ولم يعد هناك وقت للمسكنات والحلول المؤقته[٤٣] في حين نفى موقع " إتحاد مؤيدي الدولة " أن يكون قرار الإصلاح تطبيقاً لأجندة صندوق النقد الدولي موضحاً أنها قرارات علمية مدروسة وممنهجة تعبر عن الإرادة المصريه[٤٤].

كما برز إطار تحمل المعاناة الذي تكرر كثيراً في الخطاب الرسمي حيث دعت "جريدة الأهرام" الشعب لتحمل الآم معركة الإصلاح مشيدة بتجاهله لدعوات التظاهر التي أطلقتها "حركة غلابة" يوم ١١ نوفمبر[٤٥] وأكد موقع "اليوم السابع" أن الشعب المصري نجح بجدارة في الإختيار ليؤكد وعيه وصلابته وقدرته على التمييز بين المصلحة والضرر[٤٦]. وأشادت "جريدة المصري اليوم" بشجاعة الرئيس وشجاعة الشعب الذي قرر أن يدفع فواتير أجيال الآباء والأجداد ومن أجل أن يتعافى الوطن[٤٧] في حين أكد موقع " إتحاد مؤيدي الدولة " أن التكاتف والإصطفاف الوطني من عناصر قوة الدولة موضحاً عبثية المقارنة بين الأسعار اليوم والأسعار في عصر مبارك وأن الشعب في رفاهية اليوم لو قارنا معاناته بمعاناة عام ١٩٦٧[٤٨].

وحاول الخطاب الصحفي الموالي الربط بين الأزمة ومؤامرات الداخل والخارج التي تستهدف محاصرة مصر وإسقاطها حيث أوضحت الأهرام أن أزمة الجنيه المصري سببها المضاربة على الدولار من جانب أطراف تستهدف الإضرار بالإقتصاد[٤٩] وإتهمت "المصري اليوم" سماسرة الدولار الموالين لجماعة الإخوان بالتحالف مع الشيطان لإسقاط النظام وعدم التفرقة بين وطن يعيش فيه ٩٣ مليون وبين نظام حكم هم على خصومة أبويه معه[٥٠] كما أشار "موقع إتحاد مؤيدي الدولة" إلى أهل الشر ومخططاتهم من أجل إثارة الفزع والاضطرابات مؤكداً أن حرية القرار الإقتصادي له ثمن وأن واجب الشعب المصري إجهاض تلك المخططات[٥١].

وركز الخطاب الصحفي الموالي في معالجته لإطار المسئولية على إلقاء المسئولية على جشع التجار وطمع المضاربين وسلبية وتدليل رجال الأعمال مؤكداً أن كل هؤلاء يقاومون خطوات الإصلاح الإقتصادي. وطالبت المواطنين بالتخلي عن الرفاهيات وتحمل مسئولياتهم اتجاه أنفسهم وتجاه الدولة والمبادرة بمقاطعة التجار الجشعين دونما أية إشارة لتقاعس الحكومة عن ضبط الأسعار ومواجهة الإحتكار.

ويلاحظ تراجع الإشارات لمسئولية الحكومة بإستثناء كتاب الراي الآخر داخل "جريدة المصري اليوم" الذين لا يعبرون عن السياسة التحريرية للصحيفه حيث برزت الدعوة لتشكيل حكومة حرب أو حكومة إنقاذ وتقشف برئاسة رئيس الدولة وتدخل البرلمان لمحاسبة الحكومة لرفضها عرض إتفاقية قرض صندوق النقد الدولي على مجلس النواب وتخبطها في إلغاء الجمارك عن الدواجن المستوردة ثم إلغاء القرار الأمر الذي يحمل شبهة فساد وانحياز لمصالح بعض رجال الأعمال.

كما برزت إنتقادات محددة للقنوات الفضائية لقيامها ببث تسريبات تتعلق برموز ثورة ٢٥ يناير مؤكدة أن تلك التسريبات تضر بالإقتصاد القومي وتدفع الإستثمار الأجنبي إلى الهروب والعزوف في ظل إنتهاكات حقوق الإنسان[٥٢].

وأغفل الخطاب الصحفي الموالي في تناوله لإطار النتائج الإقتصادية التداعيات السلبية لقرار تعويم الجنيه المصري مركزاً على التبشير بالتأثيرات المتوقعة للقرار على المدى القريب والبعيد والمتمثلة في إصابة السوق السوداء بالشلل وصعود قياسي في مؤشر البورصة، وإرتفاع حصيلة الدولارات في البنوك ومضاعفتها عشر مرات، وقفزة في تحويلات المصريين بالخارج، و٢٦٥ مليار جنيه حصيلة الشهادات الإدخارية، و١٠ مليارات دولار إستثمارات متوقعة خلال ستة أشهر وتوقع إنخفاض عجز الموازنة، وتوقع إرتفاع معدل النمو الإقتصادي وتسويق سندات الخزانه الدولارية

في الخارج، وزيادة القدرة التنافسية للإقتصاد المصري، وإستقرار درجة تصنيف الإقتصاد، وتفاؤل دولي بمستقبل الإقتصاد وإرتفاع إحتياطي النقد الأجنبي[٥٣].

وفي الخطاب الصحفي المعارض كان إطار الإخفاق الإقتصادي الأكثر بروزا حيث إنتقد موقع "البديل" الحكومة لتطوعها بوضع الخطة التي يطالب صندق النقد الدولي بتنفيذها على حساب الطبقات الأكثر فقراً كما إنتقد البنك المركزي لإختلاقه حجج وتبريرات لسياساته الفاشلة وتقديمه بيانات خادعة لرئيس الجمهورية لا علاقة لها بالواقع[٥٤].

وإتهم موقع "المصريون" الحكومة بإدخال الإقتصاد المصري في العناية المركزة بقرار تعويم الجنيه، موضحاً أن أسرع طريقة لإفقار أي شعب تخفيض عملته بقرار إداري، وأن الإستقرار النقدي لن يحقق الإصلاح الإقتصادي، لكنه أضر بملايين الفقراء، وأدي إلى الإضرار بمصلحة مصر، وتردي الوضع الإقتصادي خدمة مصالح المستثمرين الأجانب والأغنياء[٥٥].

وبينما روج الخطاب الرسمي والخطاب الصحفي الموالي للبديل الوحيد المتمثل في تعويم الجنيه وقرض صندوق البنك الدولي، برز إطار البدائل الإقتصادية في الخطاب الصحفي المعارض، حيث طرح كل من موقعي البديل والمصريون العديد من البدائل التي توفر لخزانة الدولة ١٥٠ مليار جنيه من خلال تحصيل فروق أسعار الأراضي التي تم بيعها في عهد مبارك، وضم الصناديق الخاصة للموازنة وإلغاء دعم الطاقة للشركات كثيفة الإستهلاك، وإلغاء دعم المصدرين، وفرض الضريبة التصاعدية، وإلغاء بند الإحتياطات العامة ومصروفات المستشاريين.

وتصدى الموقعان لتفنيد دعوى أن مصر دولة فقيرة فأوضحا أنه لا يوجد شيئ اسمه بلد فقير بل يوجد نظام فاشل أهدر الثروات والموارد، وأساء استخدامها حيث يوجد بمصر ١٤١ منجم ذهب، و ١٩١ حقل نفط، وعاشر أكبر إحتياطي للغاز، وثلث آثار العالم، وأكبر بحيرة صناعية، وقناة السويس، ونهر النيل، وموقع جغرافي إستراتيجي.

وأشار إلى أن اسباب الفقر تتمثل في الفساد والسطحية والغرق في الخرافة والوهم وعدم الأخذ بأسباب العلم الحديث وأن مفتاح الحل يتمثل في محاربة الفساد والبيروقراطية ورفض الخضوع لتعليمات صندوق النقد الدولي[٥٦].

وبرز إطار الشك السياسي في كل ما تعلنه الحكومة من تصريحات ووعود وأرقام وبيانات حول إنفراج الأزمة الإقتصادية خلال ستة أشهر، وتراجع سعر الدولار

وإرتفاع معدل الإستثمار الأجنبي، حيث وصف موقعا "البديل " و"المصريون" وعود الحكومة بأنها مشكوك فيها وغير منطقية وغير قابلة للتحقق لأن وراءها تاريخ من الكذب والحنث بالوعود مع الإشارة إلى أن الإستثمار الأجنبي الذي دخل مصر بعد تعويم الجنيه كان لشراء أصول عقارية ومالية مصرية بنسبة خصم ٥٠% هي نسبة إنخفاض الجنيه المصري الأمر الذي يخدم مصالح المستثمرين وليس الإقتصاد المصري(٥٧).

وركز الخطاب الصحفي المعارض في تناوله لإطار النتائج الإقتصادية على الآثار والتداعيات السلبية لقرار تعويم الجنيه والمتمثلة في إرتفاع الأسعار، وإرتفاع الديون الخارجية إلى ٦٠ مليار جنيه، وإنتقال قطاع كبير من المواطنين إلى مرحلة الفقر بعد إرتفاع معدله من خمسة آلاف جنيه إلى ١١ ألفاً ٥٠٠ جنيه، وإرتفاع معدل التضخم إلى ٢٤,٣%، وإرتفاع عجز الموازنة إلى ١٠,٢%، وإرتفاع الدين العام إلى ٢,٦ تريليون جنيه، وإرتفاع سعر الدولار، وتراجع تحويلات المصريين بالخارج وأزمة الدواء، وتدهور الأحوال المعيشية للمواطن المصري(٥٨).

وحمل الخطاب الصحفي المعارض الحكومة وحدها المسئولية قبل الأزمة وبعدها مؤكداً أن البنك المركزي قاد حملة لخداع المواطنين وجذب مدخراتهم قبل إتخاذ قرار تعويم الجنيه وتطوعت الحكومة بقبول شروط صندوق النقد الدولي كما هي وتسرعت في إتخاذ قرارات إقتصادية طبقت على الفقراء بدلاً من الأغنياء.

وركزا موقعا "البديل" و "المصريون" على تأخر الحكومة في إتخاذ قرار التعويم دون إتخاذ إجراءات الحماية المصاحبة لذلك، وعدم إلتزامها بفقه الأولويات في الإنفاق العام، علاوة على التخبط الإقتصادي والإحتكار والخلل الأمني، وعدم الإستقرار السياسي، والتضييق على أصحاب رؤوس الأموال في الداخل، والأداء الضعيف على كل المستويات.

وإتهم الخطاب الصحفي المعارض الحكومة بالتعامل مع الجمهور من منطق المهزوم والمأزوم، الذي يحاول التستر على جريمته وفشله بإخفاء الحقيقة مشيراً إلى إختفاء ٣٢ مليار جنيه من موازنة ٢٠١٥/٢٠١٤، وتقاعس البرلمان عن تغليظ عقوبات الفساد، وتعقب ٤٠٠ مليار جنيه قيمة التهرب الضريبي، وإكتفائه بالإعتراف بالوضع الإقتصادي الحرج، دون مساءلة الحكومة أو تقديم حلول و بدائل لمواجهة الأزمة الإقتصادية(٥٩).

نخلص مما سبق إلى غلبة الطابع الأيديولوجي على معالجة أزمة تعويم الجنيه المصري، رغم أنها مشكلة اقتصادية فنية، بينما ركز الخطاب الصحفي الموالي على أطر الإصلاح الاقتصادي وتحمل المعاناة والمؤامرة والبديل الوحيد والنتائج الإيجابية، ركز الخطاب الصحفي المعارض على أطر الفشل الاقتصادي والشك السياسي والبدائل الاقتصادية والنتائج السلبية.

ثانياً: تكتيكات التلاعب بمحتوى الخطاب الصحفي:-

كشفت نتائج تحليل تكتيكات التلاعب بمحتوى الخطاب الصحفي تعرض الرسائل الاقتصادية والسياسية لعملية إنتقاء واعية ومقصودة، بهدف تشويش السياق الإجمالي للوقائع مستخدمة في ذلك كل أنواع التكتيكات، في محاولة للحصول على الإجماع وتحريف الصورة التي يصنعها الجمهور للواقع الإقتصادي.

١- **تكتيك الحذف:** بينما تعمد الخطاب الصحفي الموالي التعتيم على شروط اتفاقية قرض صندوق النقد الدولي، إتهم الخطاب الصحفي المعارض الحكومة بإخفاء تلك الشروط والتلاعب في تنفيذها، وتقديم بيانات مغلوطة للصندوق للحصول على القرض، ومن ضمن الشروط التي كشفها خفض دعم المواد البترولية من ٦٢,٢ مليار جنيه إلى ١٩ مليار جنيه، ورفع الدعم الكامل عن الكهرباء بحلول عام ٢٠٢٠، وفرض الضريبة التصاعدية وتطبيق الضرائب التصاعدية، وإصدار سندات حكومية ب ٢٥٠ مليار جنيه ورصد ٢٥ مليار جنيه للعلاج المجاني للفقراء[٦٠].

٢- **تكتيك التعتيم:** توسع الخطاب الصحفي الموالي في استخدام تكتيك التعتيم مؤكداً أن تعويم الجنيه قرار تاريخي، ومبرزاً التفاؤل الدولي بمستقبل الإقتصاد المصري وموضحاً أن القروض الحكومية في الحدود الآمنة ومارس الخطاب الصحفي المعارض نفس التكتيك مؤكداً أن التعويم كارثة وجريمة في حق مصر، وأن العقول الموجودة في الحكومة صنعت الأزمة وأن شروط صندوق النقد سياسات مدمرة تؤدي لإفقار الشعوب.

٣- **تكتيك التوقيت:** جاء الخطاب الصحفي الموالي مواكباً ومسانداً لتوجهات السلطة السياسية، التي استخدمت تكتيك التوقيت بهدف تأخير الرسالة إلى اللحظة التي لا يكون لدى الجمهور أي فسحة من الوقت للقيام برد فعل يدلنا على ذلك توقيت إعلان قرار تعويم الجنيه المصري، وتوقيت إعلان القرارات الإقتصادية المتعلقة برفع

الدعم عن الوقود، حيث سبقت تلك القرارات الدعوة لما سميت "بثورة الغلابة في ١١ نوفمبر ٢٠١٦".

٤- تكتيك التنقيط: لجأ الخطاب الصحفي الموالي إلى تجزئة البيانات والمعلومات، وإرسالها في جرعات قصيرة على فترات زمنية متباعدة من خلال الإشارة إلى إرتفاع حصيلة البنوك من الدولار، وإرتفاع أرباح البورصة ، وتزايد الإقبال على الشهادات الإدخارية، في حين ركز الخطاب الصحفي المعارض على النتائج السلبية لقرار تعويم الجنيه والمتمثلة في إرتفاع الدين الخارجي، وإرتفاع إجمالي الديون الداخلية والخارجية وعجز الموازنة والتضخم، مع التأكيد على أن الإحتياطي من النقد الأجنبي قروض واجبة السداد، وأنه لا أمل في التحسن الإقتصادي على المدي القريب و ستة شهور لا تكفي لإنجاز الإصلاح الإقتصادي.

٥- تكتيك الموج العالي: إستخدم الخطاب الصحفي الموالي تكتيك إرسال حزمة كبيرة من البيانات دفعة واحدة، بحيث لا تكون هناك فرصة للإستدلال والتحري على الحقائق، ومن الأمثلة على ذلك التبشير بتوفير ٢٢ مليار جنيه للموازنة، وتوقع تدفق ١٠ مليار دولار إستثمار أجنبي خلال ستة أشهر و١,٨ مليار دولار تحويلات المصريين بالخارج، ونهاية وشيكة للسوق السوداء، وعودة ملايين الدولارات، وإرتفاع مؤشرات البورصة، وإستقرار معدل تصنيف الإقتصاد المصري[٦١].

٦- تكتيك الغموض والخلط: عمد الخطاب الصحفي الموالي إلى خلط الحقائق بالشائعات بهدف إشاعة التفاؤل بمستقبل الإقتصاد المصري، حيث تكرر الحديث عن "مصر بتتغير" و "مصر بتخرج من قوقعة دول العالم الثالث" و"مصر بقت دولة عظمى" و "٢٠ مليار جنيه إستثمارات في محور قناة السويس" و "مشروعات يتحدث عنها العالم" "النهر الأخضر في العاصمة الإدارية الجديدة" و "مدينة عالمية للأثاث في دمياط بإستثمارات ٥ مليار جنيه و ١٠٠ الف فرصة عمل جديدة" و "نتائج تعويم الجنيه فاقت كل التوقعات" و"القرار نموذج للمعايير العالمية " و "أقتصاد يسير في الإتجاه الجيد"[٦٢].

وركز الخطاب الصحفي المعارض على كشف التلاعب الحكومي بالبيانات فإتهم البنك المركزي بتقديم بيانات خادعة لا علاقة لها بالواقع لكل من رئيس الجمهورية وصندوق النقد، وشكك في صحة البيانات الحكومية المتعلقة بحجم الإستثمار الأجنبي، موضحاً أنها ليست إستثماراً مباشراً، وإنما مجرد شراء أصول عقارية ومالية مصرية

بفائدة مرتفعة، وأن ما تحقق من مؤشرات إيجابية ليست نتيجة جهود حكومية حقيقة وإنما نتاج تلاعب وخداع[٦٣].

٧- تكتيك قلب المضمون: مارس الخطاب الصحفي الموالي تكتيك التلاعب بالعقول من خلال قلب الحقائق، ومن الأمثلة على ذلك ما نشر حول "شعب غني وحكومة فقيرة" و"المصرين أقل إستهلاكاً لأموالهم" وحملات "بالإصلاح الجرئ حنقصر الطريق" التي استهدفت مغازلة الفقراء بشعارات لا تمت للواقع بصلة، والتبشير بمشروعات عملاقة لإنتاج السلع الغذائية بأسعار مناسبة[٦٤].

وإتهم الخطاب الصحفي المعارض الحكومة وأجهزة الإعلام الموالية لها بخداع المواطنين والتلاعب بعقولهم، من خلال الحديث عن بيانات غير اقعية عن إرتفاع الإحتياطي النقدي الأجنبي، وتدفق الإستثمار الأجنبي وإنخفاض سعر الدولار، موضحاً أن تلك البيانات من قبيل الخداع والتضليل وأنها نتاج تدخلات حكومية لإشاعة مناخ التفاؤل ونجاح الإصلاح الإقتصادي، فالإحتياطي قروض واجبة السداد، والإستثمار شراء أصول عقارية ومالية، وإنخفاض الدولار مصطنع وليس مؤشراً للإصلاح الإقتصادي.

٨- تكتيك الكذبة الكبرى: لجأ الخطاب الصحفي الموالي إلى ربط الأزمة الإقتصادية وتدهور قيمة الجنيه المصري "بالمؤامرة" و "أهل الشر" الذين يخططون لإفقار مصر عبر "سماسرة العملة والتحالف مع الشيطان" و"عدم التفرقة بين المصالح الوطنية والخصومة مع نظام الحكم". وفي هذا الإطار تناقضت التفسيرات والتبريرات مع الخطاب الرسمي للسلطة السياسية، فبينما أكد هذا الخطاب على تدهور الأوضاع وفقر الموارد، ارتفع الحديث عن المشروعات العملاقة، وأن مصر في طريقها لأن تصبح القوة الضاربة واليد العليا الأولي في منطقة الشرق الأوسط[٦٥].

نخلص مما سبق إلى أن الحكومة كمصدر ومنتج للبيانات والمعلومات والمعرفة الإقتصادية، مارست تكتيكات التلاعب بالحقائق بهدف إشاعة مناخ التفاؤل بنجاح إجراءات الإصلاح الإقتصادي، وحث المواطنين على المشاركة في تحمل أعباء وتكلفة الإصلاح. وبينما ساند الخطاب الصحفي الموالي توجهات الحكومة ودعم تكتيكاتها في هذا الشأن، ركز الخطاب الصحفي المعارض على كشف تكتيكات الخداع والتلاعب مغلباً الطابع الأيديولوجي على معالجة الأزمة، ومشيعاً حالة الإحباط واليأس في مواجهة حالة التفاؤل على الجانب الآخر.

وعلى الرغم من تعدد وتشابك أبعاد الأزمة، إلا أن الخطاب الصحفي الموالي والمعارض إختزلا الأزمة في سعر الدولار كأنه المؤشر الوحيد على إنفراج الأزمة أو تفاقمها، الأمر الذي إنعكس سلبياً وإيجابياً على حركة التداول في البنوك، ومن ثم غابت البيانات الموثقة التي تكشف حجم التحسن الإقتصادي الحقيقي وأسبابه سواء فيما يتعلق بالإحتياطي النقدي أو الإستثمار الأجنبي أو مستوى معيشة المواطن، وتحولت الأزمة إلى سجال أيديولوجي غابت عنه الحقائق.

ثالثاً: تقنيات الدعاية التي استخدمها الخطاب الصحفي:-

تعددت تقنيات الدعاية التي استخدمها الخطاب الصحفي في معالجته لأزمة تعويم الجنيه بشكل يبرز التحيز الأيديولوجي والرغبة في حمل الجمهور على تبني تصرف معين للأزمة.

١- تقنية مغالطة الصواب والخطأ وثنائية الأبيض والأسود:

برز إستخدام تلك التقنية من خلال تقديم خيارين فقط للقراء لإقناع الجمهور بالخيار الأفضل، واتضح ذلك في الخطاب الصحفي الموالي في إطار تأثره بالبرامج الحوارية في الفضائيات، حيث تمت المفاضلة بين السيء والأسوأ "تختار تعيش في مصر وتعاني من متاعب إقتصادية ولا تعيش لاجئ بره مصر" وهي مقارنة تعكس منطق المهزوم والمفلس والدعوة للرضاء والخنوع وتكريس الوضع الراهن.

وفي هذا الإطار برزت أيضا المفاضلة بين الإصلاح الجذري القائم على تحمل المعاناة، أو الإفلاس الإقتصادي والسخرية والتهكم على المقارنة بين الأسعار اليوم والأسعار في عهد مبارك "مصر النهارده بقت غير مصر أيام مبارك" و "زمن مبارك كنا عايشين بناكل ونصرف مدلعين... دلوقتي وقت التعب والجد تحمل المسئولية... بلدنا تستحق أن نموت علشانها[٦٦] وهو ما يعكس غياب المناقشة العلمية وغلبة المعالجة العاطفية للأزمة عبر مفردات تبدو غير مقبولة.

٢- تقنية الإفراط في التبسيط والتسطيح:-

إعتمد الخطاب الصحفي الموالي على هذه التقنية، من خلال إستخدام العموميات لتقديم حلول بسيطة للمشكلات المعقدة وإستبعاد البدائل الأخرى فالأزمة تكلفة يجب أن يتحملها الشعب في إطار المواجهة مع جماعة الإخوان، وحرية القرار الإقتصاددي لها ثمن، وإنفلات الأسعار وجشع تجار ينبغي أن يعامل بالإضراب والمقاطعة، وحل أزمة الدواء تقتضي إنتاج عبوات بنصف الكمية مع زيادة سعرها ٢٥%، وهو ما يعكس

التهافت في معالجة أسباب الأزمة وطرح الحلول والبدائل وتبسيط الأزمة وإختزالها فى سماسرة العملة والتجار الجشعين.

وتطور الأمر إلى حد الدعوة إلى تحمل "مشرط الجراح بدون بنج" بتقولوا له مشرطك مؤلم علشان من غير بنج.. طول عمرنا ٣٠ – ٤٠ سنة بناخد بنج والصديد شغال في جروحنا لحد الغرغرينا.. لما يجي جراح ماهر يضرب المشرط ينضف الجرح.. موش قادرين تستحملوا كمان شوية لحد ما تنتهي العملية"[٦٧] وهو ما يعكس الإفراط في تحسين القبيح، والتبسيط المخل لأزمة إقتصادية تتعلق بتراكمات وإخفاقات وأزمات محلية إقليمية ودولية.

٣- تقنية تحويل الإنتباه:

دعم الخطاب الصحفي الموالي الخطاب الرسمي لتقنية تحويل الإهتمام من خلال إثارة قضايا جانبية مثيره للجدل تحول الإنتباه عن القضية الأساسية.. وفي هذا الإطار برزت قضايا الفساد التي كشفتها هيئة الرقابة الإدارية في مجلس الدولة، والإتجار بالأعضاء البشرية في المستشفيات الخاصة وفساد المحليات، والتسريبات لمحادثات أجراها محمد البرادعي إبان ثورة ٢٥ يناير مع قيادة عسكرية كبيرة، وما تضمنته من هجوم على عدد من رموز الثورة والنشطاء وشخصيات قيادية، وحفل زفاف نجلي رجلي أعمال في إيطاليا تكلف ٢٥٠ ألف يورو وهو ما يعادل ٥ ملايين دولار، وتحريض مجلس النواب على التدخل لوقف هذا السفه في الإنفاق من جانب رجال أعمال أفرطت الدولة في منحهم الإمتيازات والإعفاءات دون جدوى[٦٨].

٤- تقنية الإستشهاد بمصادر مستقلة و محايدة:

بينما إعتمد الخطاب الصحفي المعارض على مصادر مستقلة ومحايدة للتأكيد على فداحة آثار الأزمة على صعيدي الإقتصاد ومستوى المعيشة مثل تقرير المسح الإستراتيجي الإسرائيلي، والرئيس السابق لجمعية الإستثمار المباشر، وخبراء إقتصاديون دوليون، والإستشهاد بتصريحات مبارك القديمة، برزت المصادر التالية في الخطاب الصحفي الموالي مؤكدة على الإشادة الدولية بقرار تعويم الجنيه، والتفاؤل بمستقبل الإقتصاد المصري "البنك الدولي – الرئيس التنفيذي لمؤسسة التمويل الدولية، وكالة بلومبرج – وكالة فيتش الألمانية – رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي – السفير الأمريكي – الأيكونومست – الأسوشيتد بريس – الصحف العالمية"، وهو ما يعكس التوظيف الأيديولوجي لتلك المصادر المحايدة والانتقائية في عرض تفسيراتهم وتقييماتهم للأزمة.

٥ـ تقنية إثارة الشك وعدم اليقين:

برز إستخدام تلك التقنية في الخطاب الصحفي المعارض على نطاق واسع حيث تم التركيز على التشكيك في كل ما يصدر عن الحكومة من بيانات تتعلق بحصيلة الدولارات وتدفق الإستثمار وعجز الموازنة والديون ومعدل التضخم والمدى الزمني لإنفراج الأزمة.

وفي إطار السعي لتقويض مصداقية الحكومة، أثار الخطاب الصحفي المعارض العديد من القضايا التي تعكس، الإرتباك والبذخ الحكومي، مثل إختفاء ٣٢ مليار جنيه مساعدات خارجية لمصر في موازنة ٢٠١٥/٢٠١٤، وشراء سيارات لمجلس الشعب بلغت قيمتها ١٨ مليون جنيه، والبذخ في الإنفاق على مؤتمرات الشباب في الوقت الذي ندعو الشعب لمزيد من التقشف وتحمل المعاناه(٦٩).

٦ـ تقنية أنصاف الحقائق:

استخدم الخطاب الصحفي الموالي تقنية أنصاف الحقائق من خلال نشر مغالطات بهدف تحريف الحقيقة، ومن الأمثلة على ذلك الإشادة بقرار الحكومة تعويم الجنيه قبل ما تسمى بثورة الغلابة في ١١ نوفمبر ٢٠١٦ وإعتبار عدم إستجابة المواطنين لدعوات التظاهر تأكيداً لثقة الشعب وقدرته على تحمل الآم معركة الإصلاح الإقتصادي.

ويأتي في هذا الإطار البيانات الحكومية المتعلقة بحجم الإحتياطي النقدي الأجنبي، والإستثمار الأجنبي، والدين الخارجي، وإنخفاض سعر الدولار، وربط ذلك بالجهود الحكومية الحقيقية ونجاح إجراءات الإصلاح الإقتصادي.

٧ـ تقنية إستخدام الألفاظ ذات الفضيلة:

عمد الخطاب الصحفي الموالي إلى إستخدام كلمات ومفردات لها تأثيرات عاطفية ومتحيزة، بهدف تسويق الأزمة للرأي العام على أنها في إطار الإصلاح الإقتصادي، فقرار تعويم الجنيه قرار تاريخي يعبر عن برنامج إصلاح طموح ومتكامل قائم على سياسة الحلول الجذرية، وأن هذا القرار طالب به المصرفيون والإقتصاديون منذ أكثر من ٦٠ عاماً، وأن تلك الإصلاحات الجذرية تعكس الجدية في مواجهة مشكلات مزمنة تفاقمت على مدى عدة عقود(٧٠).

كما استعان الخطاب الصحفي الموالي بالخطاب الديني الرسمي ممثلا في وزير الأوقاف، حيث وصف تعويم الجنيه بالعبور الثالث لمواجهة تحديات الحصار الإقتصادي وإصطناع الأزمات، مؤكداً أن المؤمن الحقيقي يصبر عند المصائب

والشدائد ويلتزم بالإعتدال في الإنفاق وعدم التبذير[٧١] وهو ما يتفق إلى حد كبير مع خطاب البرامج الحوارية في الفضائيات الذي طالب المواطنين بتقليص عدد الوجبات إسهاماً منهم في دعم برنامج الإصلاح الإقتصادي وتجاوز الأزمة الإقتصادية.

٨- تقنية إسقاط اللوم:

بينما ركز الخطاب الصحفي المعارض على إلقاء المسئولية وتوجيه اللوم للحكومة، لعدم قيامها بعدم دراسة الآثار المحتملة لتعويم الجنيه وتقاعسها عن إتخاذ تدابير حمائية، وعدم العدالة في توزيع أعباء القرار التي تحملها الفقراء والطبقة الوسطى، اتجه الخطاب الصحفي الموالي إلى توزيع اللوم على أطراف أخرى تمثلت في سماسرة العملة والتجار الجشعين، مؤكداً أن الأزمة الكبرى هي أزمة غياب الضمير وفساد الذمم.

ففي جريدة "الأهرام" القى صلاح منتصر بالمسئولية على عاتق المضاربين في الدولار وجشع التجار لمقاومتهم أي خطوة جادة نحو الإصلاح الإقتصادي منذ عام ١٩٧٧ في محاولة للإبقاء على الأوضاع الراهنة على ما هي عليه حتى الإفلاس.

وإتهم فاروق جويدة المواطنين بالركون إلى الكسل والإنغماس في السياسة بعد ثورتي ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو على حساب قضايا الإنتاج، مؤكداً أن الحكومة وحدها لن تفعل شيئاً، وأن واجب الشعب تحمل قسوة الظروف الإقتصادية[٧٢].

كما كشف الخطاب الصحفي الموالي ارتفاع فاتورة السلع الإستفزازية المستوردة، التي تستنزف ١٤٢ مليون دولار سنويا في استيراد طعام الكلاب والقطط، ولعب الأطفال، والجمبري والكافيار، ويااميش رمضان ولحم الطاووس والنعام والغزلان، والشيكولاته وسيارات السباق، وملاعب الجولف والألعاب النارية، مؤكداً أن الشعب المصري وفر لمشروع توسيع قناة السويس ٦٤ مليار جنيه خلال ستة أيام فقط[٧٣] وهو ما يعكس السعي لتسويق مقولة أن "الشعب المصري غني والحكومة فقيرة" من ثم فعليه أن يتحمل مسئولية تبعات الأزمة وتداعياتها بوصفه المسئول عن سفه الإنفاق والإستيراد والقادر على مضاعفة حصيلة المدخرات الوطنية.

نخلص مما سبق إلى أن الخطاب الصحفي تأثر في معالجته لأزمة تعويم الجنيه المصري وتداعياتها الإقتصادية بحالة الإستقطاب السياسي السائدة فجاء في معظمة خطاباً دعائياً يعتمد بشكل أساسي على تقنيات الدعاية التي أخفقت إلى حد كبير في تقديم خطاب مقبول لدى المواطنين ومن ثم أسهم في تقويض مصداقية الحكومة وهي تتوجه للشعب لتحمل المعاناة التي تفوق طاقته.

وتبنت تقنيات الدعاية في تسويقها للأزمة في إطار الإصلاح العديد من المغالطات وأنصاف الحقائق والمفردات العاطفية المتحيزة التي أعفت الحكومة من مسئولياتها لتلقي بها على عاتق " الشعب الغني " لينهض بمسئولية مساندة " الحكومة الفقيرة".

وفي إطار صخب الخطاب الصحفي الدعائي، تحولت الأزمة إلى سجال بين فريق يؤكد نجاح منظومة الإصلاح الإقتصادي، وفريق يعتقد أن تلك المنظومة تعكس الإخفاق والتخبط الحكومي، في حين أننا حيال أزمة قومية تمس جميع الطبقات، ولا تميز بينهم وفق إنتماءاتهم السياسية والأيديولوجية.

رابعاً: تكتيكات المغالطات المنطقية المستخدمة في تسويق الحجج والبراهين:-

تكتيك المصادرة على المطلوب:

أي الإنطلاق من مقدمة متفق عليها دون البرهنه، بل إفتراض صحتها بإعادة صياغتها في النتيجة بطريقة توهم أنها نتيجة لمقدمة(٧٤).

فبينما إنطلق الخطاب الصحفي الموالي من فرضية أننا حيال برنامج إصلاح متكامل، وأنه لا بديل غير قرض صندوق النقد الدولي وشروطه، وأن الأزمة سوف تنفرج على المدى الزمني القصير، إنطلق الخطاب الصحفي المعارض من فرضية أن هناك أزمة مستحكمة تعكس الإخفاق الحكومي وغياب الرؤية والتخطيط، وأن شروط صندوق النقد تؤدي لإفقار الشعوب، وأنه لا أمل في التحسن الإقتصادي، وأن المشروعات القومية إستهلاك سياسي وخسائر كارثية.

١- تكتيك التعتيم المطلق:

أي تعتيم حكم ليشمل كافة العناصر المعينة دون السماح بأي إستثناء(٧٥).

في حين اتهم الخطاب الصحفي الموالي شركات الصرافة بالمضاربة، وكافة التجار بالجشع وإستغلال الأزمة، ورجال الأعمال بالسفه في الإنفاق والتقاعس عن المسئولية الوطنية، اتهم الخطاب الصحفي المعارض جميع أعضاء الحكومة بالإخفاق والإفلاس والتورط في قرارات غير مدروسة ومدمرة، وتحميل كافة الأعباء المترتبة على أزمة تعويم الجنية على الفقراء والطبقة الوسطى.

٢- تكتيك تجاهل القضية:

أي التهرب من الأسئلة والإستحقاقات المحرجة بالقفز ومحاولة تحويل الإهتمام لقضايا أخري. وقد تكون البرهنة على تلك القضايا صحيحة(٧٦)، وقد أفرط الخطاب الصحفي الموالي في إستخدام هذا التكتيك من خلال القفز من أزمة تعويم الجنية إلى

المشروعات القومية، والقفز من مسئولية الحكومة إلى مسئولية الشعب، والقفز من تحمل الفقراء للمعاناة إلى دور رئيس الدولة، والقفز من شروط صندوق النقد إلى الآثار المتوقعة لتعويم الجنية، علاوة على الكشف عن عدد من قضايا الفساد وملاحقة الرقابة الإدارية للفاسدين.

٣ـ تكتيك التفسير بالتسمية:

أي القفز فوق أسباب المشكلة، والإكتفاء بتسميتها بطريقة لا تخلو من التضليل فقد تكون هناك أسباب عديدة للأزمة ولا يكفي الإقتصار على التسمية(٧٧).

وفي هذا الإطار، لجأ الخطاب الصحفي الموالي إلى إستخدام العديد من المصطلحات، في محاولة لتسويق الأزمة وحمل الجمهور على قبول الأمر الواقع منها "الإصلاح الجرئ" وتحرير الجنية" "والمسكنات والإنعاش والإنتعاش" "والحسم الإقتصادي" "والإنفراجه الإقتصادية " "وفقر الحكومة وغنى الشعب" وكلها مفردات مضللة لا تمت للواقع بصلة، وتقفز من تبرير الأزمة عبر مسميات تفترض التحول إلى عصر الإنفراجه والإنتعاش الإقتصادي.

٤ـ تكتيك مغالطات الشخصنة:

أي الطعن في الشخص صاحب القضية، بدلاً من الإنشغال بتفنيد القضية ذاتها، وتأخذ هذه المغالطات أربعة أشكال معروفة شائعة هي: القدح، والتعريض بالإنتماء، والتشوية، وإثبات أن الخصم إرتكب نفس الخطأ(٧٨).

وقد إستخدم الخطاب الصحفي المعارض هذا التكتيك، من خلال الطعن في كفاءة رئيس الحكومة ورئيس البنك المركزي الحاصل على ليسانس الجغرافيا والحديث عن إنخفاض مستوى شعبية رئيس الدولة، وعدم مصداقية الوعود الحكومية بقرب إنفراج الأزمة. وعلى الجانب الأخر أكد الخطاب الصحفي الموالي رفضه للمقارنة مع عصر مبارك وإستقرار الأسعار، موضحاً أن مصر اليوم غير مصر مبارك، وأن العالم يتحدث عن مشروعاتها القومية، في حين كان الشعب يدفع اليوم فاتورة عصر المسكنات الإقتصادية ومغازلة الطبقات الكادحة.

٥ـ تكتيك الإحتكام إلى السلطة:

أي اللجوء إلى الخبراء والمتخصصين وأصحاب النفوذ للتدليل على صحة ما تم إتخاذه من قرارات، وما صدر من بيانات الأحكام إعتماداً على أن صحة القضية ترتبط فقط بصدورها عن سلطة سواء كانت علمية أو سياسية أو إقتصادية أو مشهورة(٧٩).

وفي هذا الإطار، لجأ الخطاب الصحفي الموالي إلى الإستشهاد بالمؤسسات المالية الدولية، والصحف العالمية، والخبراء ورجال الأعمال للإشادة ببرنامج الإصلاح الإقتصادي والتدليل على قدرة مصر على تجاوز الأزمة وهو ما يعكس الإنتقائية في الإعتماد على مصادر منحازة وغير محايدة.

وغض الطرف عن الخلاف بين السلطة المحتكم إليها وسلطات أخرى مماثلة يصدر عنها أحكام وتفسيرات متناقضة.

وإستخدم الخطاب الصحفي المعارض نفس التكتيك من خلال الإستشهاد بمؤسسات وصحف دولية تكشيف التقاعس الحكومي عن إتخاذ تدابير لحماية الفقراء، وعن ملاحقة الفساد، كما تم إحتكام لآراء قديمة لمصادر تؤكد إخفاق شروط صندوق النقد في إصلاح إقتصاديات العديد من الدول التي كان مصيرها الإنهيار الإقتصادي وإفقار الشعوب.

٦ـ تكتيك مغالطة المنشأ:

أي الحكم بخطأ أو صحة القضية بناء على مصدرها، فإذا كان هناك رأي ما قد صدر عن جهة يبغضها صاحب القضية سارع إلى الحكم ببطلانه والعكس صحيح(٨٠).

وقد إعتمد الخطاب الصحفي المعارض على هذا التكتيك بهدف التدليل على عدم مصداقية البيانات والوعود الحكومية، حيث تم التشكيك في بيانات ووعود البنك المركزي الذي سبق وأن وعد بإنخفاض قيمة الدولار إلى أربعة جنيهات، والإستشهاد بتصريحات صندوق النقد الدولي وإعترافه بالخطأ في توقعاته بشأن إنخفاض قيمة الجنية، فضلاً عن إستعراض العديد من الوعود الحكومية السابقة بشأن الإنتعاش الإقتصادي، وإنفراج الأزمة، وتبوأ مصر مكانه إقليمية متقدمة، للتدليل على عدم صواب الوعد الحكومي بإنفراج أزمة تعويم الجنية خلال ستة أشهر فقط.

٧ـ تكتيك العلة الزائفة:

أي تزييف الحجة عبر ربط القضية بعلة غير صحيحة ليصل إلى نتيجة خاطئة، من خلال خلط السلبية بالمصادفة والربط بينهما للتضليل، والمغالطة البعدية أي ربط حدث بحدث جاء قبله لمجرد التعاقب الزمني، وإغفال الأسباب المشتركة والإتجاه الخاطئ للسببية بجعل السبب نتيجة سبباً(٨١).

وفي هذا الإطار، ربط الخطاب الصحفي الموالي بين إخفاق الدعوة لما يسمى بثورة الغلابة في ١١ نوفمبر ٢٠١٦، والتأييد الشعبي للقرارات الإقتصادية المرتبطة بتعويم الجنية للتدليل على صلابة الشعب المصري في مواجهة مخطط إسقاط النظام، وهو ما

يعكس المغالطة والتضليل عبر المغالطة البعدية والإتجاه الخاطئ للسببية، كما ربط الخطاب الصحفي الموالي بين الإستجابة الشعبية لتمويل مشروع توسيع قناة السويس وتوفير ٦٤ مليار جنية في فترة وجيزة، ونجاح "الإرادة الشعبية" في قبول اختيار تحمل المعاناة الناجمة عن أزمة تعويم الجنية، والسعي لتسويق فرضية خاطئة تقول بفقر الحكومة وغني الشعب.

نخلص مما سبق إلى إنه في إطار غلبة الطابع الأيدولولوجي لمعالجة أزمة تعويم الجنية المصري، تعددت تكتيكات المغالطات المنطقية بهدف تسويق فرضيات السلطة السياسية أو تمرير تفسيرات وإستنتاجات قوى المعارضة، ومن ثم إغفال تفنيد الأزمة وأسبابها ونتائجها وحلولها بأسلوب علمي محايد، ليتم القفز على أسبابها وتداعياتها إلى قضايا ومجادلات أخرى، تدخل في نطاق حالة الإستقطاب السياسي والإعلامي التي تسود الساحة المصرية في أعقاب ثورتي ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو.

خامساً: تحليل حقول دلالة أزمة تعويم الجنية المصرى:-

١- توظيف المفردات داخل حقل توصيف الأزمة:

برزت في الخطاب الصحفي الموالي مفردات (قرار تاريخي – ضرورة حتمية – إصلاح جرئ – الطريق الصحيح – العبور الثالث – خطوة جبارة – حلول جذرية – قرارات علمية مدروسة – نقطة إنطلاق – قرار ومواجهه – إصلاح ما أفسده الدهر – منظومة متناغمة – مستقبل أفضل – قرار تأخر طويلاً – معركة الإصلاح) وكلها مفردات تقفز على أزمة تعويم الجنية، وتستدعي أزمات عهود سابقة وإخفاقات مراحل سابقة وتقاعس متعمد عن إتخاذ نفس القرارات، لتؤكد شجاعة القرار وقوة الإرداة في خوض معركة الإصلاح وتبشر بمستقبل أفضل من خلال إصلاح جرئ وقرارات علمية مدروسة.

كما برز في الخطاب الصحفي الموالي مفردات (تعمل – تواجه – تؤمن – تحدد – تنهج – توفر – تزيد – تستعد – تشهد – تصلح – تنطلق – تستقر) وكلها أفعال ذات دلالة إيجابية تستهدف تسويق الأزمة وقراراتها في ثوب الإصلاح، وتعكس الإرادة والقدرة السياسية على مواجهة الأزمة.

وفي الخطاب الصحفي المعارض تبرز مفردات (كارثة – مغامرة كبرى – جريمة إقتصادية في حق مصر – زلزال تعويم الجنية – إجراءات تقشف مؤلمة – دوامة الأزمة – توصيات مدمرة – مرحلة الخطر – إنزعاج رسمي – نزيف – معاناة – قرارات دون إعداد مسبق – إفقار – دمار – عناية مركزة – زيادة سلبية – مخاطر –

عجز – ديون – خسائر – معاناة) وكلها مفردات ذات دلالة سلبية تعكس حجم الأزمة وعمقها، والإخفاق والتخبط الحكومي والعجز عن إتخاذ قرارات بديلة بعيداً عن توصيات صندوق النقد الدولي، علاوة على إفتقاد الحكومة للرؤية والتخطيط والدراسة والقدرة على تجاوز الأزمة.

وإستخدم الخطاب الصحفي المعارض لأفعال ذات دلالة سلبية مثل (يحطم – يتوقف – يتفاقم – يتضاعف – يطرأ – يجلب – تتلاعب – يفرض – تتخبط – تنزعج – تعاني) وكلها أفعال تعكس الإخفاق الحكومي، وحجم المعاناة الشعبية والمخاطر المتوقعة لقرارات متسرعة وغير مدروسة.

٢- توظيف المفردات داخل حقل آثار الأزمة:-

اتجه الخطاب الصحفي الموالي إلى التقليل من تجاهل اثار أزمة تعويم الجنية المصري، والتهوين من حجمها خلال إستخدام مفردات ذات دلالة إيجابية مثل (وعي الشعب – تفاؤل – إنعاش – إنفراج – إنتعاش – المسئولية – صعود – تعزيز –نجاح منظومة – إرتفاع – القدرة التنافسية – تحسن – إستقرار – صعود) وكلها مفردات تقفز من آثار الأزمة إلى مسئولية الشعب ووعيه وقدرته على تفهم الأزمة وإستيعابها مع التركيز على الآثار المتوقعة على المدي الطويل، وإشاعة التفاؤل بنجاح برنامج الإصلاح الإقتصادي.

واستخدم الخطاب الصحفي الموالي أفعال ذات دلالة إيجابية مثل (يتحمل – يشيد – يتوقع – تكسب – تستطيع – تقاوم – يرفع – يواجه – يصعد) وكلها مفردات تشيع التفاؤل والأمل في مستقبل أفضل عبر خطاب عاطفي يستدر المشاعر والإنتماء الوطني.

وبرزت في الخطاب الصحفي المعارض مفردات (مخاطرة كبيرة – إرتباك حكومي – فزع – مخاوف – إنفلات – غضب مكتوم – إستبعاد – تجاهل – قلق – تدهور – تضخم – فقر – ردود – إفلاس – كبوة إقتصادية – إحتكار – فساد – خلل – زيادة رهيبة – إنهيار) وكلها مفردات تعكس الآثار السلبية للقرارات الإقتصادية على التضخم ومستوى المعيشة والديون، وتصاعد موجة الغضب الشعبي المكتوم، وعدم قدرة الشعب على تحمل مزيد من المعاناة ومسئولية الحكومة عن الفساد والإحتكار وعجزها عن تحقيق العدالة في توزيع أعباء الأزمة وتحميل الفقراء والطبقة المتوسطة كل الأعباء.

وإستخدم الخطاب الصحفي المعارض أفعال ذات دلالة سلبية مثل (يثير – يفضح – يسرب – يخاطر – يحذر – يدفع الثمن – يعادي – يتجاهل – يغرق – يحاصر – يخنق – يضيع – يتراجع – تأكل – تشرب – يختلق – يتلاعب) وكلها مفردات تكشف غياب الرؤية السياسية والإقتصادية لدى الحكومة، والمخاطر المتوقعه للأزمة في إطار غياب تدابير حمائية وخطة مدروسة للتخفيف من معاناة المواطنين، والتحذير من خطورة الخطاب السياسي والإعلامي اللذين يقدمان بيانات مغلوطة حول الأزمة ووعوداً غير منطقية بقرب إنفراج الأزمة.

٣- توظيف المفردات داخل حقل أسباب الأزمة:-

ركز الخطاب الصحفي الموالي على إستخدام مفردات تخلي مسئولية السلطة السياسية عن الأزمة مثل (مخطط – مؤامرة – حصار إقتصادي – سماسرة العملة – المضاربة – إسقاط النظام – أهل الشر – إكتناز الدولار – تقاعس عهود سابقة – التأخر في إتخاذ القرار) وكلها تعكس غلبة منطق المؤامرة، فالأزمة نتاج مخطط يديره أهل الشر لإسقاط النظام، علاوة على حصار إقتصادي متعمد من جانب بعض الدول الكبرى، ومضاربة سماسرة العملة المنتمين للإخوان، وتقاعس العهود السابقة على مدى نصف قرن عن إتخاذ تلك القرارات بشجاعة التي تسبب التأخير في تطبيقها في مضاعفة الأزمة وتعقيدها.

وإستخدم الخطاب الصحفي أفعال ذات دلالة سلبية مثل (يبدد – يحاصر – يكتنز – يخطط – يستهدف – يمتنع – يسرف – يضارب – يتقاعس) وكلها أفعال تلقي بالمسئولية على عاتق أطراف محلية وإقليمية ودولية معادية للسلطة السياسية، فضلا عن مسئولية العهود السابقة في مغازلة الشعب عبر إستخدام المسكنات الإقتصادية وتأجيل الحلول الجذرية.

أما الخطاب الصحفي المعارض فاستخدم مفردات تحمل كامل المسئولية للسلطة السياسية مثل (فساد – تخبط – إخفاق – سطحية – خرافة – تلاعب – خضوع – إنصياع – إهدار – إضرار – بيروقراطية – إحتكار) وكلها مفردات تعكس إنصياع الحكومة لشروط صندوق النقد الدولي، على الرغم من أمكانية إتخاذ قرارات بديلة في ملاحقة الفساد وإستعادة المليارات المهدرة وفرض الضريبة التصاعدية والضريبة على أرباح البورصة.

واستخدم الخطاب الصحفي المعارض أفعالاً ذات دلالة سلبية مثل (يتلاعب – يسئ – يخضع – ينصاع – يتجاهل – يختفي – يتخبط – يهدر) وكلها مفردات تتهم

الحكومة بالإخفاق والتخبط والركون إلى تفسيرات غير علمية ومنطقية، فضلاً عن اللجوء إلى خداع المواطنين وتضليلهم عبر المغالطات والوعود.

٤- توظيف المفردات داخل حقل الحلول والبدائل:-

برزت في الخطـاب الصحفي الموالي مفردات مثل (حلول جذرية – شبكات الحماية – حملات ضبط الأسعار – كفاءة – قفزة – إستقرار – قدرة – إصطفاف – إكتفاء ذاتي – جرعة تفاؤل – مواجهه – البديل الوحيد – ثقة – مشروعات عملاقة – إنتعاش) وكلها مفردات ذات دلالة إيجابية يغلب عليها النزعة العاطفية، وتعكس أن الإستجابة لشروط صندوق النقد الدولي تمثل البديل الوحيد المتاح لإنقاذ الإقتصاد، وتؤكد في الوقت نفسه القدرة على تجاوز الأزمة والتفاؤل بمستقبل الإقتصاد.

واستخدم الخطاب الصحفي الموالي أفعالاً ذات دلالة إيجابية تعكس القدرة والكفاءة والتحرك والمواجهة مثل (توسع – تجذب – تستهدف – تتحدى – تحقق – تشجع) وكلها أفعال تسعى إلى إشاعة التفاؤل والثقة بقدرة السلطة السياسية.

أما الخطاب الصحفي المعارض فقد استخدم مفردات ذات دلالة سلبية مثل (إسترضاء الصندوق – صراع مكتوم – إغضاب الفقراء – فاتورة التعويم – وعود مشكوك فيها – غير قابلة للتحقق – غير منطقية – إستهلاك سياسي – خسائر كارثية – كذب – حنث – خلاف – مساءلة – محاسبة – حلول بديلة) وكلها تعكس الشك السياسي في برنامج الإصلاح، وعدم الثقة في الحكومة التي تطوعت من تلقاء نفسها بإسترضاء صندوق النقد الدولي، وحملت الفقراء فاتورة التعويم ثم خدعتهم بحلول غير قابلة للتنفيذ ووعود مشكوك في صحتها.

كما استخـدم أفعالاً ذات دلالة سلبية تعكس الإخفاق الحكومي مثل (يتشدق – يتدهور – يتسرع – أخطأ – يتحمل – لم يدرس – لم يستوعب) وكلها أفعال تعكس غياب الرؤية السياسية والإقتصادية، وعدم إستيعاب الحكومة لدروس الدول الأخرى التي طبقت شروط صندوق النقد الدولي.

سادساً: تحليل القوى الفاعلة في أزمة تعويم الجنية:-

١- توظيف المفردات داخل حقل رئيس الدولة:

سعى الخطاب الصحفي الموالي إلى تشكيل صورة ذهنية إيجابية لرئيس الدولة، من خلال تقديمه كصاحب قرار شجاع ضحى بشعبيتـه من أجـل إنقـاذ مصـر، حيث برزت مفردات ذات دلالة مثل (مصر بتفرح برئيسها – السيسي يستحق الثنـاء – تاجر

السعـادة – صانع الفرح – القرار الصعب – الجراح الماهر – المحافظ على كبرياء مصر وكرامتها – يعيد إلى الأذهان صورة عبد الناصر والسد العالي – شجاعة صاحب القرار – يكرر تجربة تورجوت أوزال في تركيا من خلال مشروعات عملاقة وإستثمارات ضخمة – صياغة الإقتصاد – صناعة الحاضر والمستقبل – الشعب يصـدقك – حقق قفزة عملاقة) وكلها مفردات تسعى لتسويق صورة رئيس الدولة، صاحب الرؤية والقرار الشجاع، الذي تأجل لعقود طويلة خوفاً من غضب الجماهير، وفي الوقت نفسه يقفز الخطاب الصحفي الموالي من الأزمة ليرسم صورة براقة لمصر المستقبل تجمع بين المشروع الوطني لعبد الناصر في الستينيات والمشروع الواعد لأوزال في تركيا في التسعينيات.

واستخدم الخطاب الصحفي الموالي أفعالاً ذات دلالة إيجابية تعكس القدرة والكفاءة والرؤية والتحدي والثقة والتفاؤل مثل (يشيد – يعزز – يتحدى – تتغير – يتصدى – يتدخل – يحافظ – يخطط – يصوغ – لا أبيع – لن أترك الشعب – قفوا جنب الشعب ٦ شهور) وكلها أفعال تعكس الأدوار والسمات الإيجابية لرئيس الدولة، وإنحيازه لجماهير الشعب، ودعوته للإصطفاف الوطني، والتحمل لحين تجاوز الأزمة في زمن قصير.

وعلى الجانب الآخر، ركز الخطاب الصحفي المعارض على الوعود التي أطلقها رئيس الدولة بشأن قرب إنفراج الأزمة مثل (ماذا بعد الوعد الرئاسي – وعود التهدئه للشعب – وعود غير منطقية – قسم الرئيس – ساكن الإتحادية – فقه الأولويات – أولويات السلطة – تكليفات الرئيس لم تضبط الأسعار – مصر فقيرة في سوء الإدارة – مبالغات – تطلعات – تراجع – مستوى الشعبية) وكلها تعكس السعي لتقديم صورة سلبية للسمات والأدوار، فالوعود غير قابلة للتنفيذ، والتكليفات لم تسهم في الحد من أزمة الغلاء، وسوء الإدارة وراء إستنزاف الموارد والثروات وإفقار مصر، وغياب الرؤية والتخطيط وراء إهدار إستثمارات ضخمة في مشروعات ضخمة خارج نطاق الأولوية الإقتصادية.

٢ـ توظيف المفردات داخل حقل الحكومة:

استخدم الخطاب الصحفي الموالي مفردات تعكس عدم الرضا عن الأداء الحكومي والإعتقاد بأن الأزمة تفوق قدرة الحكومة وحدها، وأن هناك حاجة للتغيير وتشكيل حكومة أكثر كفاءة على إدارة الأزمة، حيث برزت مفردات (الحكومة وحدها لن تفعل شيئا – مطلوب حكومة إنقاذ – حكومة حرب – حكومة تقشف – حكومة فقيرة – حكومة تفتقر إلى الصواب – والحيلة والإقناع – ثقة الحكومة في الشعب – من حق الشعب

مساءلته ومحاسبته) وكلها مفردات تتناقض في رسم صورة السلطة التنفيذية التي تجمع بين رئيس الدولة والحكومة وتعكس عدم الرضا عن الحكومة، وعدم تناغمها مع توجهات السلطة السياسية والدعوة لتشكيل حكومة جديدة لديها رؤية وكفاءة وقدرة على تطبيق برنامج التقشف على الجميع.

واستخدم الخطاب الصحفي المعارض مفردات مثل (عجز الحكومة – عقول صنعت الأزمة – التعامل بمنطق المهزوم – تفتقر للرؤية – تدعو للتقشف وتنفق بسخاء – فشل – تراخي – تدهور – إخفاء الحقيقة – تخبط – إرتباك – خداع – إختلاق – تأزم) وكلها مفردات تعكس سلبية السمات والأدوار المتعلقة بالحكومة، سواء فيما يتعلق بالأداء المتخبط والمتراخي والمتناقض والمفتقر للرؤي، أو التعامل مع الجماهير بالخداع والتضليل.

٣- توظيف المفردات داخل حقل البرلمان:-

توافق كل من الخطاب الصحفي الموالي و الخطاب الصحفي المعارض على تقديم صورة ذهنية سلبية لمجلس النواب فيما يتعلق بسماته وأدواره، حيث برزت مفردات مثل (ليس له دور – تجاهل البرلمان – برلمان عاجز – تراجع عن المساءلة – عدم مناقشته لإتفاقية صندوق النقد – بذخ وإسراف في وقت التقشف – برلمان لا يعبر عن الشعب) وكلها مفردات تعكس عدم الرضا عن وضعية البرلمان، وتركيبته السياسية ودوره المتقاعس في أزمة تعويم الجنية المصري، وتجاهله بعدم عرض إتفاقية قرض الصندوق، وعدم قيامه بمسئولياته التشريعية والرقابية، وإستفزازه الجماهير بشراء ثلاث سيارات لقياداته بقيمة ١٨ مليار جنيه.

٤- توظيف المفردات داخل حقل البنك المركزي المصري:-

سعى الخطاب الصحفي الموالي لتسويق صورة ذهنية إيجابية للبنك المركزي المصري، حيث برزت مفردات ذات دلالة إيجابية مثل (البنوك ركبت وتملكت – استخدام عصا التعويم – قوانين حاكمة – السوق يضبط نفسه بنفسه – نتائج مطمئنة – النتائج فاقت التوقعات – تنفيذ القرار نموذج للمعايير العالمية – إحنا هنعمل حلم الرئيس – نعمل الصح مهما كانت التكلفة – وفر تأكل الإحتياجات) وكلها مفردات تعكس المبالغة في تقييم دور البنك المركزي في إدارته للأزمة، وتسويق نتائج قرار تعويم الجنية، والثقة في قدرة الدولة على تجاوز الأزمة، وإنفراد مصر بتقديم نموذج ناجح ومختلف عن الدول التي إستجابت لشروط صندوق النقد الدولي.

وركز الخطاب الصحفي المعارض على استخدام المفردات التي تعكس سلبية السمات والأدوار المتعلقة بالبنك المركزي المصري مثل (سياسات فاشلة – بيانات خادعة – التلاعب بعقول المواطنين – وعود كاذبة بإنخفاض قيمة الدولار إلى ٤ جنيهات – إنتهاج سياسة دعائية – تخبط قبل الأزمة وبعدها) وكلها مفردات تعكس عدم الرضا عن البنك المركزي ورئيسة، وعدم الثقة في كل ما يصدر عنه من بيانات، وإخفاقه في وقف تدهور قيمة الجنية المصري، وإخفائه لشروط صندوق النقد الدولي، والإستخفاف بعقول الجماهير وتضليلهم عبر وعدهم بخفض قيمة الدولار إلى أربعة جنيهات.

٥- <u>توظيف المفردات داخل حقل صندوق النقد الدولي</u>:-

اتجه الخطاب الصحفي الموالي إلى القفز من الصورة الذهنية السلبية لصندوق النقد الدولي إلى تجميل شروطه وتوصياته، مستخدماً تكتيك تحسين القبيح والقبول بالأمر الواقع، حيث برزت مفردات (روشتة إصلاح – البديل الوحيد – ضرورة حتمية – تحرير الجنية – هيكلة الإقتصاد – السير في الإتجاه الصحيح – حرية القرار – برنامج إصلاح – إعادة صياغة الإقتصاد – تحريك الأسعار – إجراءات تقشف – قرارات صعبة) وكلها مفردات تسعى إلى تحسين شروط صندوق النقد الدولي، وتقديمها في إطار برنامج إصلاح إقتصادي شامل، والتأكيد على عدم إنصياع الحكومة لأجندة الصندوق وحفاظها على حرية القرار الإقتصادي المصري بعيداً عن أجندة الصندوق، في إطار التجاهل والتعتيم على التجارب الفاشلة في العديد من الدول، حيث تحول برنامج ما يسمى بالإصلاح والهيكلة إلى إنهيار إقتصادي وإنتفاضات شعبية.

وعلى الجانب الآخر، ركز الخطاب الصحفي المعارض على تقديم صورة سلبية لصندوق النقد الدولي في سماته وأدواره مؤكداً أنه إحدى أدوات القوى الرأسمالية المتوحشة لإفقار الشعوب النامية وجرها لنفق التبعية، حيث برزت مفردات (كارثة متوقعة – جريمة إقتصادية – الخطأ العظيم – الخطيئة الأعظم – شلل إقتصادي – إخفاء الشروط – جر مصر – إفقار – كارثة – مغامرة – تعليمات) وكلها مفردات تعكس خطأ وخطورة الإنسياق لأجندة صندوق النقد الدولي، وتعمد الحكومة إخفاء تعليمات الصندوق التي تستهدف مزيداً من المعاناة والإفقار والتبعية الإقتصادية، ولجوء الحكومة إلى تقديم بيانات مغلوطة للصندوق لمجرد الحصول على القرض الذي تتضاءلت قيمته ثم الحصول عليه من مساعدات خليجية في أعقاب ثورة ٣٠ يونيو.

٦- توظيف المفردات داخل حقل الشعب:-

بالغ الخطاب الصحفي الموالي في تقدير مسئولية الشعب عن الأزمة ومسئوليته في تحمل أعبائها، حيث برزت مفردات ذات دلالة سلبية تتعلق بسمات الشعب وأدواره مثل (المواطن مستعد للتحمل – علشانك نستحمل يا مصر – تجرع الدواء المر – على الشعب تحمل قسوة الظروف – حالة الكسل – نسينا الإنتاج – إنشغلنا في السياسة – بين مبارك والسيسي ثورتين حضرتك عملتهم – بلدنا تستحق أن نموت من أجلها – مش قادرين تستحملوا شويه – ماترميش كل همومك على الدولة – بلاش تضحكوا على نفسكوا وتصدقوا انكم متقشفين – متضحكش على نفسك ومتخليش حد يضحك عليك – الشعب نجح في الإختبار – الشعب قادر وصلب وواعي – ثروة مصر في شعبها وإرادته – شعب غني وحكومة فقيرة) وكلها مفردات متناقضة تفرط في المبالغة وإستخدام الشعارات العاطفية، فالشعب قادر وصلب وواعي ونجح في إختبار الأزمة، ولكنه المسئول الأول عن الأزمة، فقد تورط في ثورتين تسببتا في إنهيار الإقتصاد وتوقف عجلة الإنتاج، ومن ثم فعليه تحمل المسئولية وتجرع الدواء المر، ليحصد ثمار ما زرعه من فوضى وسفه وتواكل على الدولة، وكسل إقتصادي وشغب سياسي.

وهكذا تراوح الخطاب الصحفي الموالي بين اللوم والتقريع وتحميل الشعب مسئولية الأزمة، وبين الإشادة بوطنيته ووعيه وإرادته الصلبة ونجاحة في الإختبار وهو ما يعكس التهافت وعدم الموضوعية والمهنية في تقدير المسئولية.

واستخدم الخطاب الصحفي المعارض مفردات أكثر تعاطفاً مع الشعب مثل (الأغلبية المستضعفة – الأغلبية المضطهدة – الفئة المطحونة – تحت مستوى الفقر – المتضررون – ملايين الفقراء – إستحمال طويل – مطالبون بمزيد من التحمل – الشعب جرب هذه الوعود) وكلها مفردات تعكس غياب العدالة الإجتماعية، وتدهور مستوى المعيشة، وإرتفاع معدل الفقر وإتجاه الحكومة لتحميل كل أعباء الأزمة للفقراء وخداعهم عبر وعود زائفة وغير منطقية.

نخلص مما سبق إلى غلبة الخطاب الأيديولوجي الشعبوي ذي المفردات العاطفية والوطنية، وغياب الخطاب العلمي المنطقي الذي ينبغي أن يعالج مشكلة إقتصادية فنية نتاج تراكمات سياسية وإقتصادية عبر عدة عقود.

نتائج الدراسة الميدانية

أولاً: مدركات المبحوثين لدور الصحفي في أزمة تعويم الجنيه:-

كشفت استجابات المبحوثين عن أربعة إتجاهات فيما يتعلق بدور الصحفي أثناء أزمة تعويم الجنيه المصري: الإتجاه الأول ويتمثل في دور المشارك في إدارة الأزمة من خلال تقديم البيانات والمعلومات ونشر التحليلات والحوارات في حين تمسك الإتجاه الثاني بدور الرقيب الناقد بإعتباره الدور الأنسب أثناء الأزمات الإقتصادية وتتضاعف أهمية هذا الدور وفق وجهة نظرهم في إطار التعتيم وتقديم بيانات مغلوطة.

وبينما أكدت نسبة قليلة من المبحوثين حرصهم على القيام بدور الوسيط المحايد المتمثل في تقديم البيانات والمعلومات على نحو يساعد الجمهور على تقييم القرار، أوضحت نسبة مماثلة من المبحوثين أن الصحفي في إطار تلك الأزمة يقوم بالأدوار الثلاثة (الوسيط المحايد – الرقيب الناقد – المشارك في إدارة الأزمة) وإن كانت الضغوط السياسية والإقتصادية والتنظيمية تجعل الحياد غالباً والإستقلالية أحياناً، وهو ما يعني إدراك الصحفيين لصعوبة القيام بدور مهني مستقل أثناء الأزمات الإقتصادية

وبسؤال المبحوثين عن العوامل المؤثرة على اختيار ادوارهم أكد المؤيدون لدور الرقيب الناقد أن المسئولية المجتمعية والمهنيه تحتم عليهم القيام بهذا الدور، حيث تم التركيز على التوقيت الخاطئ لقرار تعويم الجنيه، والآثار السلبية للقرار في إطار غياب البرامج الحمائية، في حين برر المؤيدون لدور المشارك في إدارة الأزمة موقفهم بالدوافع الوطنية المرتبطة بالتحديات التي تواجهها مصر ومحاولة بعض الدول فرض حصار إقتصادي عليها.

ثانياً: مدركات المبحوثين لأنماط العلاقة مع المصادر:-

وفقاً لإستجابات المبحوثين فيما يتعلق بإدراكهم لطبيعة العلاقة التي تربطهم بالمصادر، تبين توزعهم بين إتجاهين رئيسين:

الاتجاه الأول ويصنفها بانها علاقة متوازنة تحكمها المعايير المهنيه، والإتجاه الثاني يراها علاقة الإستقلالية التي يشوبها التوتر والمواجهة في حال نشر مواد صحفية تتعارض مع توجهات السلطة السياسية.

وأوضح أصحاب الإتجاه الأول أن هناك حرصاً على تحقيق التوازن الصعب لأنه لو ساءت العلاقة مع المصادر يتوقف تدفق الأخبار، ولو تحسنت العلاقة تدفقت الأخبار بسهوله ويسر، والصحفي بدوره يهمه في المقام الأول القيام بواجباته وتجاوز أية

معوقات في سبيل الحصول على المعلومات، وعلى الجانب الأخر حدد المبحوثون المدافعون عن نمط علاقة الإستقلالية وسائل إستقطاب الصحفيين من قبل المصادر الإقتصادية بوجه عام والمصرفية بوجه خاص، حيث تمثلت في تخصيص نسبة ٥ % من إجمالي الأرباح والإعلانات، يتم توزيعها على الصحف المؤيده، في حين تحرم منها الصحف المعارضة. كما تلجأ بعض المصادر إلى الإستعانه ببعض الصحفيين كمستشارين إعلاميين، علاوة على إستضافة المندوبين المقربين في الوفود الخارجية والمؤتمرات والبرامج التدريبية.

وأوضح بعض المبحوثين أن وسائل الإستقطاب والإغراء كانت تمارس بوضوح في عهد الرئيس مبارك، ولكنها تراجعت إلى حد كبير في إطار الأزمة الإقتصادية، مشيرين إلى أن بعض الصحفيين الذين بدأو حياتهم الصحفية معارضين تحولوا في إطار علاقاتهم الشخصية مع رجال الأعمال إلى صحفيين موالين للسلطة السياسية.

ويستخدم حجب الإعلانات كوسيلة للضغط على بعض الصحفيين المعارضين، حيث أشار أحد المبحوثين إلى أنه عوقب هو وصحيفته بحجب الإعلانات لمدة ثلاث سنوات لقيامه بنشر حملة صحفية حول فساد البنوك، الأمر الذي أدى إلى توتر العلاقات مع البنك المركزي ورئيسه الذي يحرص خلال المؤتمرات الصحفية على إختيار من لهم حق السؤال وإستبعاد المندوبين المعارضين عقاباً لهم على ممارسة الدور الرقابي.

ويؤكد بعض المبحوثين على صعوبة التعامل مع المصادر المصرفية في البنوك، حيث يصعب على رئيس بنك الإدلاء بتصريحات أو أحاديث دون إستئذان رئيس البنك المركزي، علاوة على أن الأزمة الإقتصادية التي تواجهها الصحف، بسبب تدني التوزيع وإيرادات الإعلانات، تجعل من الصعب المغامرة بخسارة مصادر تقدم إعلانات للصحف.

وتتضح صعوبة تداول البيانات والمعلومات الإقتصادية وفق إستجابات الوكالات الإقتصادية المحايدة التي تقدم بيانات وتحليلات محايدة، وندرة إستعانة الصحفيين بخبراء محايدين ومستقلين.

ثالثاً: مدركات المبحوثين لمدى توافقهم مع السياسيات التحريرية لصحفهم:

أوضحت إستجابات المبحوثين أن غالبيتهم يعتقدون أن صحفهم ليست لديها سياسة تحريرية محددة فيما يتعلق بأزمة تعويم الجنيه المصري، وأن المعالجه الصحفية المشاركة في إدارة الأزمة تسير وفق الظروف والملابسات السياسية والإقتصادية، في حين يعتقد نسبة قليلة من المبحوثين أن صحفهم تتبنى نفس توجهات السلطة السياسية

إنطلاقاً من المسئولية المجتمعية في إطار سياسة الإصطفاف الوطني والحشد والتعبئة لمساندة القرارات الإقتصادية ومواجهة تحديات الحصار الإقتصادي.

وأجمع المبحوثون على عدم رضاهم عن السياسات التحريرية التي تتبناها صحفهم في معالجة أزمة تعويم الجنية المصري، إما لتطابقها الكامل مع توجهات السلطة السياسية، أو لعدم إلتزامها بالمعايير المهنيه، أو لغياب رؤية إقتصادية واضحة تحكم إدارة الأزمة منذ بدايتها وحتى نهايتها.

وبسؤال المبحوثين عن مواقفهم في حالة عدم توافق رؤاهم الخاصة مع السياسات التحريرية لصحفهم، أنقسمت إستجاباتهم إلى ثلاث مجموعات: المجموعة الأولى وتمثل الغالبية وهي تلزتم بالسياسة التحريرية في التغطية الإخبارية والمعالجة الصحفية وإدارة الأزمة، وتلتزم في الوقت نفسه برؤاها الخاصه في العمود الصحفي بإعتباره القالب الصحفي الذي يعبر عن وجهة نظر الكاتب الصحفي وأوضحت المجموعة الثانية من المبحوثين انها تحاول قدر الإمكان التوفيق بين وجهات نظرها الخاصة والسياسات التحريرية لصحفهم وإن كانت تلك المهمة أكثر صعوبة في إطار الضغوط السياسية والتنظيمية والإدارية.

أما المجموعة الثالثة وتمثل الأقليه، فأكدت أنهم يقدمون لصحفهم ما يعتقدون انه الصواب المهني، سواء ما يتعلق ببيانات أو معلومات، أو ما يتعلق بتحليلات ووجهات نظر وحلول وبدائل، ويتركون لصحيفتهم قرار النشر مع التمسك بمبادئهم ووجهات نظرهم.

ويتضح من إستجابات المبحوثين مدى إنخفاض حالة الرضا عن السياسات التحريرية للصحف في إطار حالة الإستقطاب السياسي، والمواجهة بين فريق يعتقد أن القرارات الإقتصادية تتعلق ببرنامج إصلاح إقتصادي مدروس وممنهج وسوف تظهر آثاره في المدى الزمني القريب، وفريق يرى أنها قرارات غير صائبة في توقيت خاطئ وتم تنفيذها في غياب رؤية واضحة لمعالجة التداعيات السلبية لها.

رابعاً: مدركات المبحوثين لتكتيكات المعلومات التي تستخدمها المصادر لتشكيل المحتوى الصحفي:

كشفت إستجابات المبحوثين أن الغالبية يعتقدون أن صحفهم تستجيب لضغوط دوائر صنع القرار الإقتصادي، وتمرر البيانات والمعلومات وفق تكتيكات تشكيل المحتوى الصحفي على نحو يخدم توجهاتهم وسياساتهم. وتتعدد الأمثله في هذا الإطار، حيث تم إستخدام تكتيك السرية من خلال عدم الكشف عن شروط صندوق النقد الدولي المتعلقة

بالرفع الكامل لدعم الكهرباء، وفرض الضريبة التصاعديه، وضريبة البورصة فضلاً عن الإمتناع عن نشر المقالات التي تعبر عن وجهات نظر معارضه لقرار تعويم الجنيه.

ومن الأمثله على إستخدام تكتيك التسريب الموجه للمعلومات، تصريح وزير الإستثمار الأسبق أشرف سالمان قبل صدور قرار تعويم الجنيه بأربعة أشهر في مؤتمر المستثمرين الأجانب، حيث جاء التصريح كبالونة إختبار للتمهيد للقرار، ولم يصدر تكذيب رسمي لتصريح الوزير من قبل البنك المركزي المؤسسة الرسمية المسؤلة عن القرار.

أما تكتيك المصدر المقنع فهو تقليد يومي يمارسه البنك المركزي المصري – وفق إستجابات المبحوثين – حيث يرسل البنك سلسلة من البيانات والتعليقات والتحليلات لكل الصحف ومنسوبة كتصريح لمصدر مصرفي بأحد البنوك، وهو ما يعكس رغبة البنك المركزي قي تمرير بيانات ومعلومات تخدم سياساته دون التقيد بمسئوليته عنها كمصدر رسمي فضلاً عن إنتهاج البنك لسياسة دعائية تستهدف تسويق القرار وإمتصاص غضب الرأي العام.

ويتضح من خلال تحليل إستجابات المبحوثين إنقسام الصحف إلى ثلاثة إتجاهات: الاتجاه الأول ويمثل الصحف القومية المشاركة في إدارة الأزمة والترويج للسياسات الحكومية وفق توجيهات وتعليمات يومية تستهدف الإصطفاف الوطني والدعم والتبرير، ويدلل المبحوثين على التطابق بين توجهات الصحف وسياسات السلطة الرسمية بإنفرادها بنشر أخبار وبيانات تسرب إليها خصيصاً.

ويتمثل الإتجاه الثاني في عدد من الصحف الخاصه التي تشارك عبر التغطية الإخبارية اليومية والمقالات الرئيسية في دعم القرارات الإقتصادية ومساندتها، مع ترك مساحة محدودة للرأي الآخر من خلال مقالات عدد قليل من كتاب من خارج الصحيفة، في محاولة للفصل بين ما يعبر عن السياسة التحريرية وبين ما يعبر عن وجهات النظر الخاصة لبعض الكتاب.

أما الإتجاه الثالث، فتمثله الصحف المعارضة التي تحاول تقديم معالجة صحيفة مستقله ومحايده، إعتماداً على مصادر محايدة ومستقله تكشف عوار القرارات الإقتصادية، ومخاطر تداعياتها، ومن ثم تتراجع إلى حد كبير الضغوط السياسية ومحاولات التأثير على سياسة الصحيفة.

ويقدم رئيس تحرير جريدة "المصري اليوم" مثالاً لكيفية تعامل جريدته مع الضغوط السياسية، حيث نشرت صحيفته بتاريخ ٩ نوفمبر ٢٠١٦ تقريراً عن الوضع المالي مدعماً برسم بياني أعده مركز المصري اليوم للدراسات الإقتصادية، حيث شرح للقراء أن حركة صعود الدولار بعد قرار التعويم حركة طبيعية، ومن المتوقع أن يقفز سعر الدولار إلى ٢٠ جنيهاً ثم يعاود الإستقرار خلال ثمانية أشهر.

وأوضح رئيس تحرير " المصري اليوم" ان التقرير أثار إنزعاجاً رسمياً، تمثل في غضب مجلس الوزراء وعدد من القيادات المصرفية والأمنية، فجاء رد الصحيفة أن لديها ١٢٠ كاتباً أغلبيتهم يدعمون الرئيس والحكومة، والأقلية معارضون ولكن جميعهم حريص على المصلحة العامة، ومع إستقرار الدولة، وضد الإرهاب، ومع الجيش في حربه ضد الإرهاب، وهو ما يعكس تآكل إستقلالية الصحف الخاصة وسعيها للإقتداء بنموذج الصحف القومية في الإصطفاف والحشد على هامش محدود من المعارضة والتعدد.

ومضت جريدة "المصري اليوم" في تفسير تباين موقفها وأسباب الإنزعاج الرسمي من تقرير إقتصادي فني، لتقارن بين غضب مجلس الوزراء والدور المثالي لجهاز المخابرات العامه، الذي تفاعل بكفاءة مع الأزمة، وتطور عمله من خلال العمل في الشارع بجانب إدارة المنظومة الإعلامية بشكل أو بأخر، الأمر الذي أسهم – على حد قول رئيس تحرير جريدة "المصري اليوم" - في سد حالة الفراغ الذي نشأ في اعقاب غياب وزير الإعلام الأسبق صفوت الشريف عن المشهدين السياسي والإعلامي، فعندما غاب – وفق رأيه – تفككت الدولة، إلا أن الوظيفة عادت وبقوة، وهو ما يعكس إستمرارية توجهات السلطة السياسية في التعامل مع أجهزة الإعلام منها الصحافة وفق رسائل وتوجيهات أجهزه سيادية، وأن تلك الرسائل والتوجيهات لا تفرق بين صحف قومية أو خاصة أو معارضة، وفي الغالب تفرض تلك الرسائل والتوجيهات فرضاً بدعوى حماية المصالح القومية ومراعاة إعتبارات حماية الأمن القومي.

وعلى الرغم من إشارات "المصري اليوم" لتفاعلها مع ما يأتيها من رسائل وتوجيهات من قبل أجهزه سيادية، إلا أنها تؤكد أنها تعتبر صحافة مستقلة، صحافة دولة وليست صحافة نظام، ولا تتلق تعليمات من أحد، تفهم مهمتها جيداً وتبعاتها، هدفها القارئ والقيم العامة وضوابط النشر، ولا تعادي، ولا تهاون، ولا تصنع موضوعاً إلا لمصلحة عامه، ولا تتلق تعليمات من أحد، حتى لو كانت جهات عليا، إلا إذا توافقت مع المصلحة العامة وميثاق الشرف الصحفي والتقاليد الصحفية.

وهكذا تتضح أهمية وتعاظم دور دوائر صنع القرار والأجهزة السيادية في توجيه السياسات التحريرية للصحف، من خلال تكتيكات المعلومات، والتلاعب بمحتوى الرسائل الصحفية على نحو يخدم توجهات السلطة السياسية، وأن عملية تشكيل البيانات والمعلومات تتم في إطار حماية الأمن القومي، ولا تفرق بين الصحف وفق توجهاتها.

ويوضح رئيس القسم الإقتصادي بإحدى الصحف الحزبية أن التعامل مع دقة المعلومات يمثل الهاجس الرئيسي لديهم، حيث سيتم التعامل مع أطراف ثلاثة للأزمة: المستفيدون من قرار تعويم الجنيه وهم رجال الأعمال المصدرون والمستثمرون الأجانب. والطرف الثاني المتضررون من القرار وهم المستهلكون والمستوردون وتجار الجمله والحاصلون على قروض دولارية سابقة. أما الطرف الثالث فيتمثل في الحكومة التي تدير الأزمة وفق توجهاتها وسياساتها.

وفي إطار سعي كل طرف للحديث عن مصالحة، وفرض وجهات نظره، تحاول الصحف تحقيق الحد الأدنى من الموضوعية، من خلال توازن التغطية، وتعدد المصادر، وتقديم الرأي والرأي الآخر على صفحتين متقابلتين، وإن كانت المصادر المحايدة والمستقلة أقل بروزاً، والطرف المتضرر من الأزمة الأضعف في تلك المعادلة.

وأجمع المبحوثون على أن كافة الصحف قد شاركت في التمهيد لقرار تعويم الجنيه المصري، من خلال نشر تسريبات حكومية كانت بمثابة بالونات إختبار مقصودة، بهدف إستطلاع الرأي العام وتهيئته للتكيف مع القرارات الإقتصادية وتداعياتها.

وكشفت إستجابات المبحوثين أن البنك المركزي أرتكب العديد من الأخطاء في التمهيد لقرار تعويم الجنيه المصري قبل تنفيذه بثلاثة أشهر، في حين أن مثل هذا القرار يصدر دون تمهيد لقطع الطريق على المحتكرين والمضاربين وتجار العملة والمستثمرين الأجانب الذين حققوا ثروات طائله نتيجة التعامل مع قرار خاطئ، في توقيت خاطئ، وبطريقة خاطئة.

وبسؤال المبحوثين عن تعاملهم مع التعتيم وغياب تدفق البيانات والمعلومات، ومحاولة الحكومة فرض أجندتها على الصحف، أوضحوا أن البدائل تتمثل في الإعتماد على المصادر الدولية والخارجية، وبوجه خاص المسئولين السابقين بصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، بجانب أساتذة الإقتصاد والمالية العامة المستقلين والمحايدين، والقيادات المصرفية السابقة بإعتبارها أكثر حيدة وإستقلالية.

خامساً: مدركات المبحوثين لعمليات تشكيل المحتوى الصحفي داخل غرف الأخبار:

كشفت إستجابات المبحوثين أن تدخلات غرف الأخبار لتشكيل المحتوى الصحفي المتعلق بأزمة تعويم الجنيه المصري، أتخذت ثلاثة مسارات أساسية: الأول ويتمثل في التفاعل مع الرسائل والتعليمات والتوجيهات التي ترد من دوائر صنع القرار، سواء فيما يتعلق بفتح الحوار حول قضايا بعينها، أو إستكتاب عدد من الكتاب الذين يتفقون مع السياسة التحريرية أو إجراء مقابلات صحفية مع مصادر مدعمه لسياسة الصحيفة.

ويتمثل المسار الثاني في إستخدام تكتيكات التلاعب بالرسالة الإعلامية وأبرزها تكتيكات الحذف والتعميم وقلب المضمون، وتجزئة البيانات والمعلومات، والغموض والخلط، وتجاهل القضية، والإحتكام للسلطة، ومغالطات الشخصية، والتفسير بالتسمية من خلال القفز فوق أسباب الأزمة وإستخدام مصطلحات لا تخلو من التضليل مثل الإصلاح الجرئ، والحسم الإقتصادي، والإنفراجة الإقتصادية، والإنعاش والإنتعاش، وفقر الحكومة وغنى الشعب.

أما المسار الثالث فيتمثل في حجب البيانات والمعلومات التي لا تتوافق مع السياسات التحريرية، سواء من خلال حذف بعض المقالات المعارضه، أو إستبعاد المصادر المعارضه والمحايده والمستقلة التي تتبنى تفسيرات وتحليلات متناقضة.

وبسؤال المبحوثين عن كيفية تعامل المبحوثين مع تدخلات غرف الأخبار، اتضح أن الغالبية عبروا عن عدم رضاهم عن تلك التدخلات التي تتنافى والمعايير المهنية. وانقسم المبحوثون إلى فريقين فيما يتعلق بالتفاعل مع تلك التدخلات: فريق متمسك بتقديم تغطية أو معالجة صحفية مهنية من خلال تعدد المصادر ووجهات النظر، ويترك لغرفة الأخبار حرية التعديل وفق السياسة التحريرية، أما الفريق الثاني فيرى أن الحوار والمناقشة مع المسئولين عن غرف الأخبار قد تفضي إلى تقارب وجهات النظر، وتوافق بين السياسة التحريرية والمعايير المهنيه، وأقر أقلية المبحوثين عن إلتزامهم الكامل بثوابت السياسات التحريرية لصحفهم، سواء بإنتقاء المصادر التي تتفق مع توجهات الصحيفة، أو بتجاهل القضايا والموضوعات التي تتضمن تحليلات وتفسيرات مناقضة.

ووفقاً لإستجابات المبحوثين، يتضح أن تدخلات غرف الأخبار لتشكيل المحتوى الصحفي تمارس في كافة الصحف القومية والحزبية والخاصة، وأن كانت تختلف في درجات التدخل ومستويات الرضا عن السياسات التحريرية حيث تتزايد معدلات التدخل في الصحف القومية، وتتراجع مستويات عدم الرضا عن السياسات التحريرية في كل من الصحف الحزبية والخاصة.

مناقشة النتائج والخاتمة

استهدفت الدراسة توصيف وتحليل عمليات معالجة وتشكيل المحتوى الصحفي المتعلق بأزمة تعويم الجنيه المصري، سواء داخل دوائر صنع القرار، أو داخل غرف الأخبار، وإنعكاس ذلك على الخطابات الصحفية الموالية والمعارضة والمحايدة، وتحديد الفروق بين تلك الخطابات في أطروحاتها ومعالجاتها، ودوافعها الأيديولوجية، ومدى إلتزامها بالقيم والمعايير المهنيه.

كما استهدفت الدراسة رصد وتحليل تفاعلات المحررين الإقتصاديين مع مصادرهم، في إطار تراتيبة مصداقية المصادر في مجالات الإجتماع العام والجدل المشروع والإنحراف، وإنعكاس تلك التفاعلات على دور القائم بالاتصال كوسيط أو رقيب أو مشارك في إدارة الأزمة.

واعتمدت الدراسة على مدخل نظري متكامل يجمع بين نظرية تحليل الأطر الإعلامية، وتكتيكات المعلومات، وتكتيكات التلاعب بالرسالة الإعلامية، وتكتيكات المغالطات المنطقية، والنموذج الدعائي لتشومسكي، ونموذج هالين للترتيب المعياري تراتبية المصادر، ونموذج الهيمنة والوعي العام.

وطبقت الدراسة التحليلية على عينة تشمل جريدتي الأهرام والمصري اليوم ومواقع اليوم السابع والبديل والمصريون واتحاد مؤيدي الدولة، في حين طبقت الدراسة الميدانية على عينة تضم (٢٠ مفرده) من المحررين الإقتصاديين ورؤساء الأقسام الإقتصادية بالصحف والمواقع عينة الدراسة، حيث أجريت المقابلات المتعمقة على مرحلتين: الأولى وتمثلت في الإستجابات المكتوبة في دليل المقابلة، في حين ركزت المرحلة الثانية على ما أثارته إستجابات المبحوثين ونتائج الدراسة التحليلية من تساؤلات.

كشفت نتائج الدراسة التحليلية غلبة الطابع الأيديولوجي على معالجة الأزمة، حيث ركز الخطاب الصحفي الموالي على أطر الإصلاح الإقتصادي، وتحمل معاناة، والمؤامرة،، والبديل الوحيد، والنتائج الإقتصادية، بينما ركز الخطاب الصحفي المعارض على أطر الفشل الإقتصادي، والشك السياسي، والبدائل الإقتصادية، والنتائج السلبية.

واستخدم الخطاب الصحفي الموالي تكتيكات التلاعب بالبيانات والمعلومات بهدف إشاعة مناخ التفاؤل بنجاح الإصلاح الإقتصادي، وحث المواطنين على المشاركة في

تحمل أعباء وتكلفة القرارات الإقتصادية، بينما ركز الخطاب الصحفي المعارض على كشف تكتيكات الخداع والتلاعب بهدف إشاعة حالة الإحباط واليأس.

وأخفقت تقنيات الدعاية في تقديم خطاب صحفي مهني موضوعي يناسب قضية فنية بحته كأزمة تعويم الجنيه المصري. وفي إطار صخب الخطاب الدعائي تحولت الأزمة إلى سجال أيديولوجي بين الموالين والمعارضين.

وبرز استخدام تكتيكات المغالطة المنطقية وفي مقدمتها المصادرة على المطلوب، والتعميم المطلق، وتجاهل القضية، والتفسير بالتسمية، ومغالطات الشخصنه، والاحتكام للسلطة، والعلة الزائفة، بهدف تسويق فرضيات السلطة السياسية أو تمرير تفسيرات وإستنتاجات قوى المعارضة، ومن ثم إغفال تفنيد الأزمة وأسبابها وتداعياتها وبدائل معالجتها بأسلوب علمي محايد.

وأكدت نتائج الدراسة فرضيات النموذج الدعائي لتشومسكي حيث تبين قيام الصحف القومية والخاصة بدور إجتماعي، يتمثل في نشر وترسيخ الأجندة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية للسلطة السياسية، ومن ثم ساعد الخطاب الصحفي الموالي على تعزيز نظام دعائي أكثر فعالية في تنفيذ أجندة السلطة السياسية وأيديولوجية التعبئة والحشد للجماهير.

كما أكدت النتائج فرضيات نموذج الهيمنة والوعي العام لجرامسكي، حيث تأثر الخطاب الصحفي بحالة الإستقطاب السياسي والإعلامي، التي تشهدها مصر في أعقاب ثورتي ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو، فتم تسييس قضية فنية تخضع لمعطيات إقتصادية محلية وإقليمية ودولية. وبرز الخطاب الصحفي الموالي في الصحف القومية والخاصة وشبكات التواصل الإجتماعي ليفرض الخطاب السياسي للسلطة السياسية، ويرسخ حالة الهيمنة من اجل تغيير العقلية الشعبية وتطويعها للتكيف مع تداعيات الأزمة، وم ثم تراجعت عملية التفاوض ليتصاعد الصراع السياسي بشكل سلبي ويؤثر على حالة الوعي العام بالأزمة وأسبابها وتداعياتها وبدائل معالجتها.

وكشفت نتائج الدراسة الميدانية عدم رضا غالبية المبحوثين عن السياسات التحريرية لصحفهم، والخطابات الصحفية بوجه عام، وبرز الخطاب الأيديولوجي الدعائي الذي شارك في التمهيد لقرار تعويم الجنيه قبل إعلانه بثلاثة أشهر، الأمر الذي ساعد على تضخم ثروات تجار العمله والمضاربين والمستثمرين الأجانب وأدى إلى صعود سعر الدولار.

وأوضحت النتائج – وفق نموذج هالين لتراتيبة المصادر – أن مجال الإجماع هو المجال الأبرز في علاقة الصحفيين بمصادر المعلومات، ومن ثم تراجع دور الصحفيين كمراقبين ومنتجين لوجهات نظر متعارضة ومثيرة للجدل، وأصبح الدور الأبرز العمل كمدافعين عن القيم المعبرة عن السلطة السياسية.

كما تراجع مجال الجدل المشروع والانحراف في نموذج تراتبية المصادر، حيث تزايد الإعتماد المفرط على المصادر الحكومية والخبراء الموالين لها، في إطار العلاقة التكافلية بين الصحفيين ومصادر معلوماتهم، حيث توثقت هذه العلاقة عبر الضرورة الإقتصادية والمصالح المتبادلة، الأمر الذي أدى إلى تراجع الإعتماد على المصادر المستقلة والمحايدة.

مراجع الدراسة

١- لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:-

- Gitlin,T, The Whole World is Watching: Mass Media in the Making and Unmaking of the new left (Berkeley: University of California Press, 1980) pp.6-28

- Goffman, E, Frame Analysis (New York: Harper and Row, 1974) PP.17-33

٢- ألفين توفلر، تحول السلطة، ترجمة لبني الريدي، الجزء الثاني، سلسلة الألف كتاب الثاني، العدد ٣١٧ (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٦) ص ٢٧-٥٢.

3- Herman, E.S. and Chomsky, N, Manufacturing Consent: the Political Economy of the mass media (New York: Pantheon, 1988) PP.4-33

4- Hallin, D.C the uncensored War: the media and Vietnam (New York: Oxford Universty,1986) PP.116-118

5- Gramsci, A, selections from the prsion notebooks (New York: International Routledge, 1971) PP.57-58, 422, 12.

٦- ستيوارت آلان، ثقافة الأخبار، ترجمة هدى فؤاد (القاهرة:مجموعة النيل العربية، ١٩٩٩) ص١٠٢.

٧- محمد سعد إبراهيم، آليات تشكيل الأخبار في الصحف المصرية وعلاقتها بتعددية المصادر، المجلة العلمية لبحوث الصحافة، مركز التوثيق والتراث الصحفي، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد الأول، أكتوبر – ديسمبر ٢٠٠٩ – العدد الثاني، يناير – مارس ٢٠١٠، ص ٢٢٠.

٨- ستيوارت آلان، مرجع سابق، ص ١٦٢.

9- Hall, S, Critcher, C, Jefferson, T, Clarke, J.and Robert, B, Policing the crisis: Mugging, the state law and order (London: Macmillan, 1978) PP 60-61.

10- Ibid, P62.

١١- هربرت شيللر، المتلاعبون بالعقول، ترجمة عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٠٦ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون الآداب، أكتوبر ١٩٨٦) ص ٥.

١٢- ستيوارت آلان، مرجع سابق، ص ١٠٤-١٠٦

13- Kim Sungha, the Korean financial crisis: analyzing the performance of the western elite financial press, in conference papers, - International Communication Association, Annual meeting, San Diego, CA p 1-24, 10 Charts, 2003

14- Kim Sung Tea, Covering Globalization: A Comparative Analysis of news reports about the Asian Economic Crisis and the IMF bailout, PHD in Indiana University, Dissertation abstracts International vol 62, No 8, 2004.

15- Scolari, Carlos, Journalism And social Discourses During the Argentine Crisis, 1999-2002, Conference Papers International Communication, 2006 Annual Meeting.

16- Durham, Frank, Framing the State in Globalization: the financial times coverage of the 1997 thai currency crisis, critical studies in media communication, published in communication & Mass media compete, vol 24 issue1 2007, PP 57-76

١٧- أسامة عبد الرحيم، الخطاب الصحفي في الأزمات الإقتصادية: دراسة لأزمة الخبز ٢٠٠٨ في صحف الأهرام، الوفد، المصري اليوم، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد الحادي والثلاثون، يوليه – سبتمبر ٢٠٠٨م.

١٨- سماح ماضي متولي، معالجة الصحف المصرية للأزمة المالية العالمية وعلاقتها بمستوى معرفة الجمهور بهذه الأزمة وإتجاهاته نحوها، بحث منشور في المؤتمر العلمي الدولي الخامس عشر بعنوان " الإعلام والإصلاح: الواقع والتحديات" كلية الإعلام، جامعة القاهرة، الجزء الأول، ٧-٩ يولي ٢٠٠٩م).

١٩- عادل رفعت عبد الحكيم، دور وسائل الإتصال في إدارة الأزمات المرتبطة بالتحول الإقتصادي في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة المنيا: كلية الآداب، قسم الإعلام،٢٠٠٩).

٢٠- الأميرة سماح فرج عبد الفتاح، معالجة التلفزيون والصحف للأزمات في المجتمع وعلاقتها بتشكيل الإحساس بالخطر الجمعي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الإذاعة والتلفزيون.

21- Simon Cottle, Taking Global Crisis in then EWS Seriously: Notes from the dark side of globalization, in ،global media and communication journal, Cardiff university, UK, Vol 7, No 2, 2011, PP 77-95.

٢٢- عيسى عبد الباقي، تأثير الخطاب الصحفي الأمريكي على أطر تناول الصحف العربية للأزمة المالية العالمية – دراسة في ضوء مدخل الهيمنة، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد الأربعون، إبريل – يونيو ٢٠١٢.

23- Wei, H., Wang, H., Fan, J., Zhang, Y., Corporate accidents, media coverage, and stock market responses. Chinese Management Studies, 7(4), 2013, PP 617-630.

24- Andon, P. free, C, media coverage of accounting the NRL salary cap Crisis". Accounting Auditing & Accountability Journal, 27 (1), 2014.

25- Vincze, H.O, The crisis as a journalistic frame in Romanian news media European Journal of Communication, 29(5), 2014

26- Murray, J.C, framing and Blaming in times of Economic Crisis: the rise and fall of the Rudd recession. Journal of Language & Politics, 13 (4), 2014

27- Rafter, K., Voices in the crisis: the role of media elites in interpreting Ireland's banking collapse. European Journal of Communication. October, 29(5),2014

٢٨- عاصم حسب الله الشيخ، الأطر الخيرية للمعالجة الصحفية للأزمة المالية العالمية في الصحف العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات الإعلامية، ٢٠١٤).

٢٩- هشام عطية، دور المصادر في بناء تحيزات التغطية الخبرية... دراسة تحليلية مقارنة للخطاب الخبري لجريدتي النيويورك تايمز والواشنطون بوست بشأن قضية الجدار العازل الإسرائيلي، المجلة المصرية لبحوث الإعلام العدد الخامس العشرون، يوليو – ديسمبر ٢٠٠٥، ص٢٠٧-٢٧٤.

30- Daphane Karpel, control room shows its hand, paper presented to Trinity university, 2008

٣١- محمد سعد إبراهيم، مرجع سابق، ص ٢١٩-٣٣١

٣٢- صفا محمود عثمان الأداء المهني القائم بالإتصال في القنوات التليفزيونية الحكومية والخاصة بعد أحداث ٢٥ يناير، مجلة البحوث الإعلامية، جامعة الأزهر، القاهرة، أكتوبر – ديسمبر ٢٠١١م.

33- Concepcion, B.E, How journalists perceive internal and external influence: A Qualitative Assessment of local television reporters' Ethical decision making, doctoral dissertation, retrieved from (http://schdarcommons.xc.etd/etd/1498)

34- Mercille, J, European Media coverage of Argentina's Debt default and Recovery: Distorting the lessons for Europe. Third world quarterly, 34 (8), 2013, PP 1377-1391.

35- Hetsroni, A., Shaffer, Z., assessing the tone of Televised Economic messages during economy recovery: positive and negative, global and local. European journal of communication research, 38 (2), 2013, PP 147-165.

36- Folker H & Charu, U, development journalism in politically unstable democracies: A case study of fijjan journalism culture. Paper presented at

the international communication association. 22-26 May, Seattle, USA, 2014.

37- Tylor, J. Rossback, D., Foreign Affairs, Domestic Attention: explaining American media coverage of the European financial crisis. social science quarterly, December, 96 (5), 2015, PP 1328-1347

38- Dalen, A., Vreese, C., Albaek, E, Economic News through the Magnifying Glass, Journalism Studies, 1-20 VOI: 10.1080/1461670X.2015.1089183.

39- هبه أمين أحمد شاهين، معايير بناء أجندة القضايا الاقتصادية المقدمة في وسائل الإعلام المصرية: دراسة للقائم بالاتصال في مجال الإعلام الاقتصادي، ورقة علمية مقدمة للمنتدى السابع للجمعية السعودية للإعلام والاتصال بعنوان (الإعلام والاقتصاد: تكامل الأدوار في خدمة التنمية)، الرياض ١١-١٢ أبريل ٢٠١٦.

40- Meer, Toni, Verhoeven, Piet (eds), Disrupting gate keeping practices: journalists' source selection in time of crisis, reprints and permissions, 18/1/2016 at(sagepub.uk/journalspermissions.nav.tou.sagepub.com)

٤١- جريدة الأهرام بتاريخ ٢٠١٦/١١/٤

٤٢- اليوم السابع بتاريخ ٢٠١٧/١/٨

٤٣- جريدة المصري اليوم بتاريخ ٢٠١٦/١١/٦

٤٤- موقع إتحاد مؤيدي الدولة بتاريخ ٢٠١٦/١١/٧

٤٥- جريدة الأهرام بتاريخ ٢٠١٦/١١/٦

٤٦- موقع اليوم السابع بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٨

٤٧- جريدة المصري اليوم بتاريخ ٢٠١٦/١١/٥

٤٨- موقع إتحاد مؤيدي الدولة بتاريخ ٢٠١٦/١١/١٢

٤٩- جريدة الأهرام بتاريخ ٢٠١٦/١١/٤

٥٠- جريدة المصري اليوم بتاريخ ٢٠١٦/١٢/١

٥١- موقع إتحاد مؤيدي الدولة بتاريخ ٢٠١٦/١٢/١٨

٥٢- جريدة الأهرام بتاريخ ٢٠١٦/١١/١٠ & ٢٠١٦/١٢/٦ – موقع اليوم السابع بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٨، ٢٠١٦/١١/٤ – جريدة المصري اليوم بتاريخ ١١/٥/، ١٢/٤، ١٢/٦، ١٢/١٢، ١٢/١٥/ ٢٠١٦، ٢٠١٧/١/٨ – موقع إتحاد مؤيدي الدولة بتاريخ ١١/٢٠، ٢٠١٦/١٢/٥

٥٣- جريدتا الأهرام والمصري اليوم وموقع اليوم السابع بتاريخ ١١/٧، ٢٠١٦/١١/١٥.

٥٤- موقع البديل بتاريخ ١/١، ٢٠١٧/١/٢١

٥٥- موقع المصريون بتاريخ ١/٩/، ٢٠١٧/١/٢٢

٥٦- موقع البديل بتاريخ ٢٠١٧/١/٣٠ – موقع المصريون بتاريخ ٢٠١٧/١/٣٠

٥٧- موقع المصريون بتاريخ ٢٠١٧/١/٩ – موقع البديل بتاريخ ٢٠١٧/١/١٧

٥٨- موقع البديل بتاريخ ١/١، ٢٠١٧/١/١٧ – موقع المصريون بتاريخ ١/١٥، ٢٠١٧/١/١٦

٥٩- موقعا البديل والمصريون بتاريخ ١/٧، ١/٨، ١/٢٢، ٢٠١٧/١/٢٤.

٦٠- موقع البديل بتاريخ ٢٠١٧/١/١٨ – موقع المصريون بتاريخ ٢٠١٧/١/٢١

٦١- موقع اليوم السابع بتاريخ ١١/٣، ٢٠١٦/١٢/٣.

٦٢- موقع إتحاد مؤيدي الدولة بتاريخ ٢٠١٦/١١/١٨

٦٣- موقع البديل بتاريخ ٢٠١٧/١/١

٦٤- جريدة الأهرام بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٥ – جريدة المصري اليوم بتاريخ ١٢/١٢، ٢٠١٦/١٢/١٥.

٦٥- جريدة المصري اليوم بتاريخ ٢٠١٦/١٢/١ – موقع إتحاد مؤيدي الدولة بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٨

٦٦- موقع إتحاد مؤيدي الدولة بتاريخ ٢٠١٦/١١/٨

٦٧- موقع إتحاد مؤيدي الدولة بتاريخ ٢٠١٦/١١/٢٥

٦٨- جريدة المصري اليوم بتاريخ ٢٠١٦/١٢/١٢ – ٢٠١٧/١/٨

٦٩- موقع المصريون بتاريخ ٢٤،٣٠ /٢٠١٧/١ – موقع البديل بتاريخ ٢٠١٧/١/٢٩.

٧٠- جريدة الأهرام بتاريخ ٢٠١٦/١١/٤،٦

٧١- جريدة المصري اليوم بتاريخ ٢٠١٦/١١/٥

٧٢- جريدة الأهرام بتاريخ ٢٠١٦/١١/٩،١٠

٧٣- موقع إتحاد مؤيدي الدولة بتاريخ ٢٠١٦/١١/٧

٧٤- أحمد دعدوش، المغالطات المنطقية في وسائل الإعلام، الطبعة الأولى (الجزائر: منشورات السبيل، ٢٠١٤) ص ٩.

٧٥- نفس المرجع السابق ص ١٢

٧٦- نفس المرجع السابق ص ١٩

٧٧- نفس المرج السابق ص ٢١

٧٨- نفس المرجع السابق ٢٣

٧٩- نفس المرجع السابق ص ٢٤-٢٥

٨٠- نفس المرجع السابق ص ٢٨

٨١- نفس المرجع السابق ص ٤١ -٤٢